



المؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية العربية
للبحوث الاقتصادية
"تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في
مواجهة الأزمات"

**"استقراء حالة الأمن الغذائي في المنطقة العربية في ظل الأزمات
بالتركيز على جائحة كوفيد-19"**

أسماء المتحدثون

**الأستاذ الدكتور / فيصل المناور
الدكتور / محمد لزعر**

بالتعاون مع
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل
البحري

والمعهد العربي للتخطيط

1-2 أكتوبر/ تشرين أول 2022

مدينة العلمين الجديدة - جمهورية مصر العربية



ورقة بحثية حول

المؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري حول: "تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات" جمهورية مصر العربية. 1-2 أكتوبر 2022

ورقة بحثية: "استقرار حالة الأمن الغذائي في المنطقة العربية في ظل الأزمات بالتركيز على جائحة كوفيد-19"

إعداد:

أ.د. فيصل المناور - مستشار بالجهاز الفني
د. محمد أمين لزعر - خبير أول بالجهاز الفني
المعهد العربي للتخطيط

مقدمة:

عرف العالم عدة أزمات عبر العصور كان لها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية على الدول التي في البلدان النامية تعددت هذه الأزمات وتنوعت لتشمل الكوارث الطبيعية، والحروب والنزاعات، والصدمات الاقتصادية، إضافة إلى الأوبئة الصحية. وعادة ما تؤدي مثل هذه الأزمات

إلى نتائج سلبية على مستوى القطاعات الإنتاجية خاصة في المجال الزراعي نتيجة نقص العمالة بسبب العدد الكبير لوفيات وإصابات اليد العاملة. على سبيل المثال، أدى فيروس إيبولا إلى انخفاض القوى العاملة مما تسبب في انخفاض إنتاج الأرز في غانا في الفترة 2013/2014 بنسبة 20% والقهوة بنسبة 50%.

هذا، وأفرزت جائحة كوفيد-19 مجموعة من التحديات كان أبرزها تحدي توفير الغذاء الذي يمثل عنصراً أساسياً لحياة الإنسان وأحد دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد كان للإجراءات التي قامت بها مختلف الدول، كإغلاق المرافئ والحدود الخارجية، وفرض البعض منها قيود تجارية على صادراتها من الأغذية اضطرابات كبيرة على مستوى سلاسل الإمداد أدت إلى نقص ملموس في استيراد مدخلات الإنتاج كالمواد الأولية والأسمدة والمبيدات وقطع الغيار والآلات المستعملة في قطاع الزراعة. من جهته، كان للحظر الصحي نتائج سلبية تمثلت في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل وانخفاض دخل شريحة ذوي الدخل المحدود مما زاد من صعوبة تأمين احتياجاتهم من السلع الغذائية واحتمال تعرضهم لأزمة أمن غذائي وغير ذلك.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى المخاوف التي أثارها الأزمة الروسية-الأوكرانية حول الأمن الغذائي العالمي وخلق تحديات أكبر لسلاسل الإمداد الدولية نظراً للأهمية التي تحظى بها كل من روسيا وأوكرانيا على مستوى الإنتاج العالمي للسلع الزراعية خصوصاً القمح والشعير والبدور الزيتية إضافة إلى الأسمدة، حيث يساهم البلدان بنحو ربع الحصة من الصادرات الزراعية العالمية. ويحدث ذلك في وقت تعاني فيه سلاسل الإمداد من الآثار الضارة لتزايد وتيرة الظواهر المناخية المتطرفة، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، والذي قد يؤدي إلى تداعيات شديدة الخطورة على الأمن الغذائي والتغذية في العالم (FAO, 2022). ويشكل ارتفاع أسعار هذه المنتجات بسبب هذه الأزمة تحديات كبيرة خاصة على الدول العربية وعلى أمنها الغذائي، خصوصاً البلدان ذات الدخل المنخفض أو التي تشهد عدم استقرار سياسي وأمني، نظراً لكونها تعتبر من أكبر المستوردين للمنتجات الزراعية، ويستورد عديد منها كميات مهمة من روسيا وأوكرانيا، إضافة إلى أن أغلبها يخصص دعماً كبيراً من الموازنة العامة لهذه المنتجات والذي تزداد تكلفته مع ارتفاع الأسعار.

وقد أدت هذه الأزمات المستجدة وغير المتوقعة إلى رفع حجم التحديات العالمية وزادت من صعوبة تحقيق هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله في أفق عام 2030 (الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة) خصوصاً في الدول العربية. وبالتالي فإنه بالرغم من الجهود المبذولة لإحراز تقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها تبقى غير كافية في مواجهة سياق حافل بتوالي الأزمات والتحديات وتُخيم عليه أجواء من عدم اليقين. ويبقى السؤال المطروح يدور حول كيفية التصدي لهذه الأزمات ومعرفة نوعية السياسات والتدابير لمواجهة أو التخفيف من حدتها على الأمن الغذائي.

وتهدف هذه الدراسة إلى تلمس مختلف التحديات والآثار الناتجة عن جائحة كوفيد-19 في مجال تحقيق الأمن الغذائي في مختلف الدول العربية وتحليل مجموعة من المؤشرات بهذا الصدد. وفي هذا الإطار، يمكن القول إنه ثمة إشكالية رئيسية تواجه الدول العربية تكمن في ضعف حالة الأمن الغذائي، مما أنتج مجموعة من المخاطر التي تهدد الجهود التنموية وحياة الإنسان العربي، وفي سبيل طرح تلك الإشكالية على بساط النقاش، تهدف هذه الدراسة أيضاً إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما الوضع الراهن لحالة الأمن الغذائي في الدول العربية؟ وكيف يمكن معالجة مختلف التحديات التي تواجه مسألة تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية؟ وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي وأداته الرئيسية هي الملاحظة، وسيتم وفق ذلك تحليل مجموعة من المؤشرات بشأن الأمن الغذائي في الدول العربية وذلك للوقوف على أبرز التحديات والمعوقات التي تعترض عملية تحقيق ذلك الأمن ومعالجتها.

هذا، وتنقسم هذه الدراسة بناءً على أهدافها إلى ثمانية أقسام، حيث يتناول القسم الأول مفهوم الأمن الغذائي، والثاني يناقش أهم المؤشرات الدالة على تحقيق الأمن الغذائي، والثالث يركّز على مدى تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي، بينما يرصد القسم الرابع أبرز التحديات لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية، كما يرصد الجزء الخامس من هذه الدراسة أهم المعوقات التي يعاني منها القسم الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية. وفي سياق متصل يناقش القسم السادس أبرز أسباب ضعف القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي. هذا، ويتناول القسم السابع أوجه التعاون العربي المشترك في مجال تحقيق الأمن الغذائي، بينما يستعرض القسم الثامن والأخير الجهود القطرية العربية لتحقيق الأمن الغذائي.

أولاً - مفهوم الأمن الغذائي

يعد مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم التقليدية والتي تتحدد في تحقيق الدول لاكتفائها الذاتي باعتمادها على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً. وتتوسع منظمة الأغذية والزراعة في تعريف الأمن الغذائي بالتركيز على مبدأ استمرارية الغذاء ليشمل كل الناس (الاستدامة)، حيث تعرّفه بكونه "الأمن الذي يتحقق عندما تتوفر جميع الظروف لجميع أفراد المجتمع التي تمكنهم من الحصول باستمرار على الغذاء بكمية كافية وصحية ومغذية تتوافق مع احتياجاتهم واختياراتهم من أجل حياة صحية ونشطة" (FAO, 2006).

أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية، فتضيف إلى ذلك التعريف أهمية الإنتاج المحلي والسيادة الغذائية وتوفير الغذاء بأسعار مناسبة حيث تقصد بالأمن الغذائي "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة لكل أفراد المجتمع، اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل بلد، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع إمكاناتهم المادية". كما تعرّفه أيضاً بالحالة التي تتوفر فيها لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافٍ

مأمونٍ ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضليتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019). وبما أن الأمن الغذائي يشير إلى أهمية توفير الغذاء باستمرار وبكمية كافية لجميع أفراد المجتمع، فهذا يعني أيضاً أهمية توفير مخزون استراتيجي من الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي وكذلك الصناعي من المواد الغذائية الأساسية لتفادي أي انقطاع محتمل ناتج عن أزمة ما.

بصفة عامة، يتلخص مفهوم الأمن الغذائي حول إتاحة غذاء كافٍ ومأمونٍ ومغذٍ يلبي الاحتياجات والأذواق الغذائية لجميع أفراد المجتمع (الاستفادة من الغذاء)، وإمكانية الحصول عليه والقدرة المالية على تحمّل تكاليفه (أسعار مناسبة) في كل الأوقات (استقرار أوضاع الغذاء)، ويكفل لهم حياة موفورة بالصحة والنشاط. ومن خلال هذه التعاريف المتعددة، يمكن استخلاص أن الأمن الغذائي يعتبر أحد القضايا المحورية والإستراتيجية لمختلف الدول لأن ذلك الغذاء يُعد من أهم الاحتياجات الأساسية والضرورية لكل إنسان وعلى رأس الأولويات التنموية، وبالتالي فإن تلبيتها تستوجب أسعاراً مناسبة تتواءم مع القدرات الشرائية ليس فقط في الأوقات والظروف العادية، بل خصوصاً في وقت الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، فإن توفير الأمن الغذائي يعتبر من حقوق الإنسان الأساسية التي تضمنها عدد من الاتفاقيات الدولية ومن بين أهم أهداف التنمية المستدامة. كما أنه يساعد على تحقيق الأمن الاجتماعي وله تأثير مباشر على المسار التنموي للدول.

ثانياً - مؤشرات الأمن الغذائي

توجد عدة مؤشرات تعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة حالة الأمن الغذائي في مختلف الدول. أول هذه المؤشرات يتعلق بعدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع حيث يعكس ارتفاع هذا العدد في بلد ما تدهوراً في الأمن الغذائي. فحسب تقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2021" (The State of Food Security and Nutrition in the World 2021)، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع حول العالم بنحو 161 مليون إضافي في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وهذه أكبر زيادة مسجلة في سنة واحدة منذ عقود. وواصل هذا العدد ارتفاعه في عام 2021 ليبلغ حوالي 828 مليون شخص (نحو 9.8% من سكان العالم)، أي بزيادة قدرها نحو 150 مليون شخص منذ تفشي جائحة كوفيد-19 (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022). من جانب آخر، عانى حوالي 29.3% من سكان العالم من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2021 (ارتفاع بنسبة 350 مليون شخص مقارنة بما قبل تفشي جائحة كوفيد-19) وحوالي 11.7% من العالم من انعدام الأمن الغذائي الشديد، أي زيادة نسبتها 207 ملايين شخص خلال سنتين.

ومن جانب آخر، أفاد التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية بأن انعدام الأمن الغذائي لا يزال يمثل تحدياً عالمياً. كما أن أغلب الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد ينتمون إلى بلدان متضررة من النزاعات (77 مليون)، وتغير المناخ (34 مليون)، وأزمات اقتصادية (24 مليون)، كما أن 10 دول تعاني من أسوأ الأزمات الغذائية وهي "الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان، وفنزويلا، وإثيوبيا، وجنوب السودان، ونيجيريا، وهايتي"، إضافة إلى ثلاث دول عربية وهي

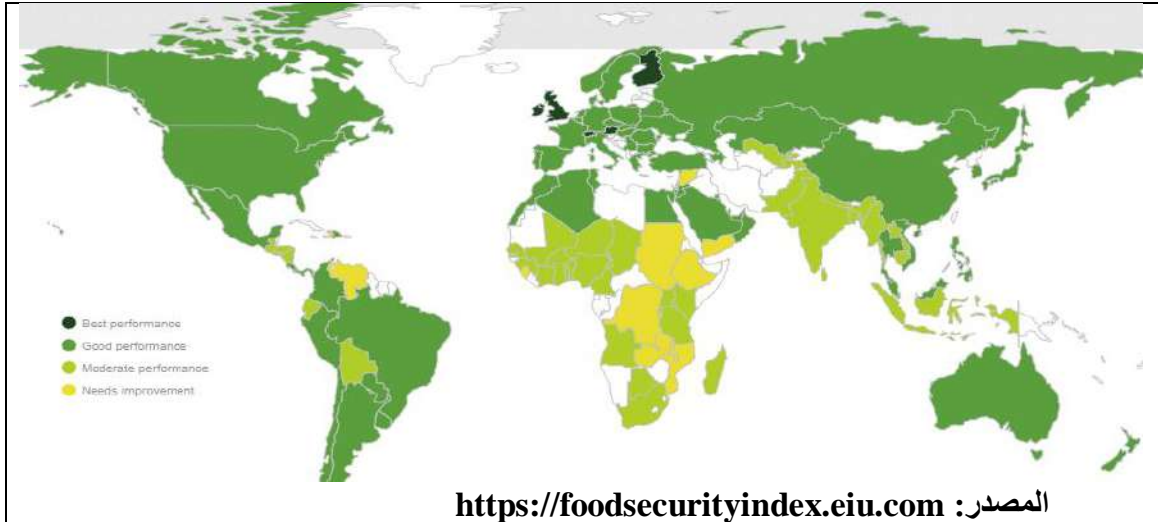
"اليمن، وسورية، والسودان" (Global Food Security Information Network,) (2020).

ويعتبر مؤشر الأمن الغذائي العالمي¹ (Global Food Security Index) ، والذي يتناول القضايا الأساسية المتمثلة في تكاليف الغذاء وتوافره وجودته في 113 دولة حول العالم، من أهم المؤشرات التي تقيس العوامل الدافعة للأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة. ويستند المؤشر إلى أربعة معايير أساسية، هي: التوافر (Availability) ، والذي يعكس كفاية الإمدادات الغذائية وخطر انقطاع الإمدادات وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي. القدرة على تحمل التكاليف (Affordability) ، أي قدرة المستهلكين على شراء الأغذية وتعرضهم لصددمات الأسعار ووجود برامج وسياسات لدعم السكان عند حدوث صدمات كجائحة كوفيد-19. الجودة والسلامة (Quality & safety) ، والتي تعنى بالتنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية المتوسطة فضلاً عن سلامة الغذاء. وأخيراً الموارد الطبيعية والتكيف (Natural Resources and adjustment) ، والتي تركز على حالة الموارد الطبيعية واستدامة النظم الغذائية في البلدان على المدى الطويل، وتستخدم كمقياس مثل التعرض للصددمات المناخية وجودة المياه والأراضي والضغط السكاني وكيفية تكيف الدول مع هذه المخاطر (The Economic Intelligence Unit, 2021).

هذا ويبرز الشكل رقم (1) خارطة مؤشر الأمن الغذائي العالمي حسب الدول لعام 2021، حيث تعتبر كل من إيرلندا والنمسا أفضل دولتين من بين 113 دولة شملها مؤشر 2021 من حيث تحقيق الأمن الغذائي. كما تعتبر دول أمريكا الشمالية والإتحاد الأوروبي الأفضل على مستوى الأمن الغذائي العالمي. أما روسيا والتي تعتبر أكبر مصدر للحبوب في العالم، خصوصاً القمح، فقد جاءت في الرتبة 23 بالرغم من القفزة التي شهدتها القطاع الزراعي والغذائي منذ عام 2014.

الشكل رقم 1: خارطة مؤشر الأمن الغذائي العالمي حسب الدول لعام 2021

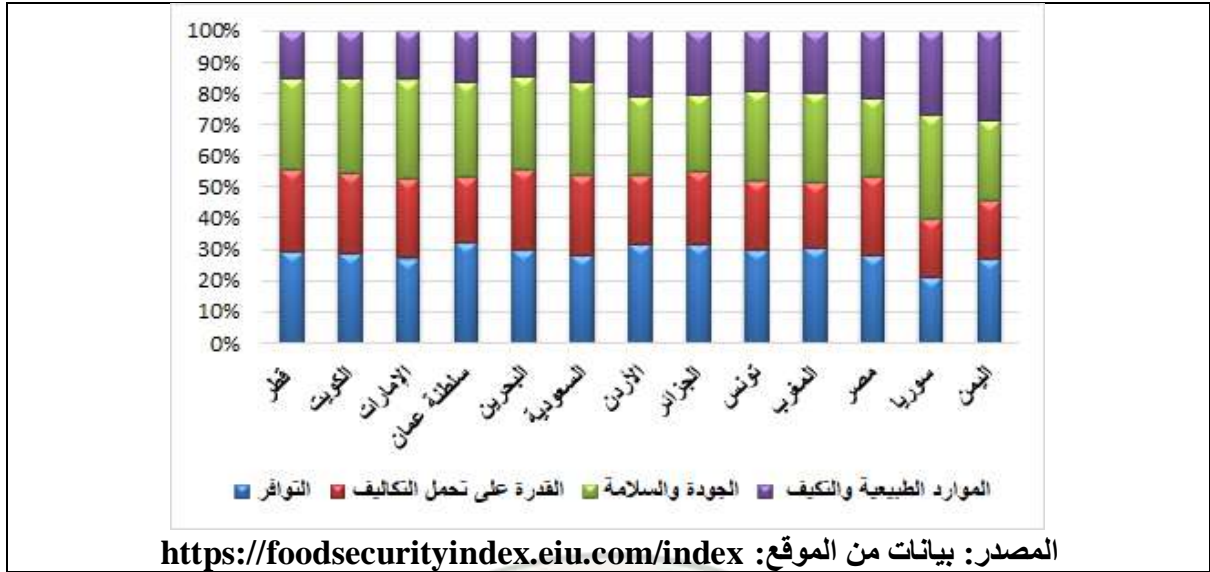
¹ يتكون مؤشر الأمن الغذائي العالمي، الذي طوره وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) وبدعم من Corteva Agriscience، من 28 مؤشراً فردياً، مدى توافر الغذاء، والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء، ومعيار الجودة والسلامة، والموارد، والنظم الغذائية، والمرونة.



أما على مستوى المنطقة العربية، فقد حققت في المتوسط درجة أعلى بقليل من دول آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. وكان أدائها بصفة عامة جيداً خصوصاً من حيث جودة الأغذية وسلامتها والقدرة على تحمل تكاليفها. كما تحسنت إدارة الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود على مر السنين على الرغم من أنها لا تزال ضعيفة. في هذا الإطار، تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المراكز الأولى حيث حلت قطر في المركز 24 عالمياً والأولى عربياً، تليها الكويت (30)، ثم الإمارات (35)، وسلطنة عمان (40)، ومملكة البحرين (43)، والمملكة العربية السعودية (44). واحتلت بعض الدول العربية رتباً متوسطة كالمغرب (57) ومصر (62)، فيما جاءت في المراكز الأخيرة عربياً وعالمياً في مؤشر الأمن الغذائي كل من سوريا (106)، والسودان (110) واليمن (112) نتيجة الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والأمني والذي أثر بشكل كبير على أمنها الغذائي.

ويعود تقدّم دول مجلس التعاون الخليجي أساساً لتمييزها على مستوى قدرة المستهلكين على شراء الأغذية ووضع برامج دعم في حالة وقوع أزمات كما حدث أثناء جائحة كوفيد-19 (أنظر الشكل رقم 2). وعادة تقوم دول المجلس بدعم أمنها الغذائي من خلال البنية التحتية الزراعية الملائمة، والتعريفات المنخفضة نسبياً على الواردات، وبرامج شبكات الأمان الغذائي ذات التمويل الجيد. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن كل من قطر والكويت حققت تطورات مهمة منذ عام 2018 نتيجة للتحسّن الملحوظ للبنية التحتية الزراعية. فقد طوّرت قطر البنية التحتية للموانئ والسكك الحديدية وقامت الكويت ببناء صوامع حبوب جديدة وتوسيع تخزين المحاصيل في الموانئ.

الشكل رقم 2: مؤشر الأمن الغذائي في الدول العربية (2021)



أما على مستوى بعض الدول العربية الأخرى، كالأردن ومصر والجزائر والمغرب وتونس، والتي تحتل مراتب متوسطة على مستوى مؤشر الأمن الغذائي العالمي، فيمكن اعتبار الموارد الطبيعية والتكيف (Natural Resources and adjustment)، أي حالة الموارد الطبيعية واستدامة النظم الغذائية على المدى الطويل وجودة المياه والأراضي وكيفية تكيف البلد مع المخاطر، أهم العوامل التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي في هذه البلدان.

ثالثاً - جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الأمن الغذائي

تسببت جائحة كوفيد-19 وما صاحبها من إجراءات وتدابير من مختلف الدول لاحتواء آثارها الاقتصادية والاجتماعية في تفاقم أزمة الأمن الغذائي على مستوى العالم حيث بلغ عدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام 2020 أكثر من 155 مليون شخص حول العالم (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021)، كما أنها كانت وراء أكبر زيادة سجلت في سنة واحدة منذ عقود حيث ارتفع عدد الذين يعانون من الجوع المزمن بنحو 161 مليون شخص في عام 2020 (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021). وواصل هذا العدد ارتفاعه في عام 2021 ليبلغ 9.8% من سكان العالم، أي حوالي 828 مليون شخص، أي بزيادة قدرها نحو 150 مليون شخص منذ تفشي هذه الجائحة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022). ونتيجة لذلك، تعذّر على كل فرد من بين كل ثلاث أشخاص الحصول على غذاء كاف أي بزيادة نحو 320 مليون شخص خلال هذه السنة فقط ليصل العدد الإجمالي 2.37 مليار شخص. أما على مستوى المنطقة العربية فقد فاقمت هذه الجائحة من أزمة الغذاء والتي كان حوالي 27% من السكان يعانون أصلاً حتى قبل قدوم الجائحة من انعدام الأمن الغذائي ونحو 10% يتعرضون لنقص في التغذية (ESCWA, 2021).

وتشير التوقعات إلى أنه حتى في حال حصول انتعاش اقتصادي عالمي فإن معدلات الجوع في العالم ستترجع بوتيرة بطيئة لتصل إلى حوالي 670 مليون شخص (8% من سكان العالم) في عام 2030، بعدما بلغت ذروتها عند أكثر من 760 مليون في عام 2020، وهذا يمثل مع ذلك 40 مليون شخص أكثر مما كان متوقعاً لعام 2030 لو لم تنفّس الجائحة ((منظمة

الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021). وهو تقريباً نفس العدد المسجل في عام 2015 عندما تم إطلاق هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في إطار أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022).

على المستوى العربي، سيبقى الإمداد بالغذاء ضمن التحديات لأن توافره محلياً سيظل دون المستويات المتوقعة قبل الجائحة خاصة الحبوب، الذي يطغى على النظام الغذائي العربي، حيث سيبقى إنتاجها دون 40% من المستوى المطلوب مما يفرض على الدول العربية مواصلة اعتمادها على الاستيراد لتأمين احتياجاتها الغذائية (ESCWA, 2021). وستعاني بعض الدول العربية تحديات أكبر على مستوى الأمن الغذائي بالخصوص تلك التي تشهد أزمات اقتصادية كبيرة أو عدم استقرار وصراعات محلية حيث من المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى تفاقم أزمة الغذاء في الدول المتأثرة بالنزاعات بسبب تعطل أنظمة إنتاج الأغذية وضعف المؤسسات وتعطل سلاسل القيمة المحلية إضافة على القيود المفروضة على وصول المساعدات الغذائية إلى الحد من إمكانية حصول هذه الدول على الغذاء خصوصاً الفئات الضعيفة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020).

وينتظر بالتالي في حالة عدم اتخاذ التدابير اللازمة امتداد التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي العالمي على المدى الطويل ليصعب بذلك تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة في أفق عام 2030، وهو "إنهاء الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة"².

بصفة عامة، كان لجائحة كوفيد-19 والإجراءات المصاحبة لها من طرف الدول تأثيرات عديدة ومتباينة على عديد من القطاعات خاصة على مستوى توفير الغذاء. وقد شمل هذا التأثير عدة مستويات والتي يمكن حصرها في "العرض، والطلب، والأسعار". على مستوى العرض، أدى العدد الكبير من الوفيات والمصابين إلى حدوث نقص كبير في اليد العاملة خاصة في قطاع الزراعة. كما أن الإجراءات العديدة المصاحبة كالحجر الصحي والقيود المفروضة على التنقل وإغلاق الحدود التي تسببت في تعثر ونقص في استيراد ومدخلات الإنتاج كالألات والبذور والأسمدة والمبيدات أثرت على الاستثمار في أغلب القطاعات والتي من بينها قطاع الأغذية والزراعة والذي سجل انخفاضاً بنحو 49% ما بين عامي 2019 و2020 (أنظر الشكل رقم 3)، والذي أثر بدوره سلبي على المحاصيل الزراعية (الأونكتاد، 2021).

الشكل رقم 3: تأثير كوفيد-19 على الاستثمار الدولي المرتبط ببعض أهداف التنمية المستدامة 2019-2020 (%)

² يتضمن هذا الهدف القضاء على الجوع وضمان وصول جميع الناس إلى الطعام المغذي الآمن؛ وإنهاء جميع أشكال سوء التغذية؛ ومضاعفة الإنتاجية الزراعية والدخل من صغار منتجي الأغذية؛ وضمان استدامة نظم الإنتاج الغذائي؛ وزيادة الاستثمار في الزراعة؛ وتصحيح ومنع القيود والتشوهات التجارية في الأسواق الزراعية العالمية؛ واعتماد تدابير لضمان حسن سير العمل في أسواق السلع الغذائية.

54-	3 الصحة الجيدة والرعاية	الصحة الاستثمار في البنية التحتية الخاصة بالصحة مثل المستشفيات الجديدة	7 البنية التحتية الطاقة	البنية التحتية للنقل، وتوليد الطاقة وتوزيعها (باستثناء مصادر الطاقة المتجددة)، والاتصالات
49-	2 الأغذية والزراعة على الجوع	الأغذية والزراعة الاستثمار في الزراعة والبحت والتنمية الريفية	9 الطاقة المتجددة الطاقة النظيفة	الطاقة المتجددة منشآت توليد الطاقة المتجددة، جميع المصادر
35-	4 التعليم التعليم	التعليم الاستثمار في البنية التحتية مثل المدارس الجديدة	11 المياه النظيفة المياه النظيفة	الماء والصرف الصحي توفير المياه والصرف الصحي للصناعة والأسر
67-	13 المياه النظيفة المياه النظيفة		6 المياه النظيفة المياه النظيفة	

المصدر: الأونكتاد: " تقرير الاستثمار العالمي 2021: الاستثمار في انتعاش مستدام".

بالموازاة مع ذلك، فرضت عدة بلدان مصدرة رئيسية للأغذية قيوداً تجارية على الصادرات كروسيا وكازخستان، بالنسبة للقمح، وفيتنام (الأرز) مما بعث مخاوف بشأن الأسعار والأمن الغذائي. للإشارة، أدت أزمة الغذاء في عامي 2007-2008 إلى فرض نحو ثلث دول العالم قيوداً تجارية مما نتج عنه ارتفاع كبير لأسعار الغذاء العالمية.

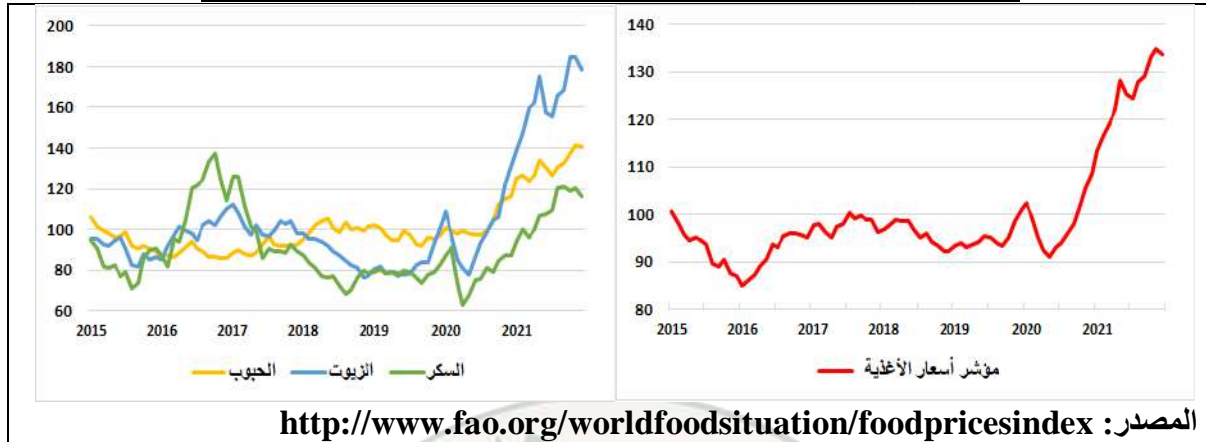
من جهة أخرى، أدى إغلاق المرافئ والمطارات والحدود البرية بسبب جائحة كوفيد-19 إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد واكتناز بعض البائعين أو المستهلكين لبعض السلع الغذائية الرئيسية، ونتيجة لذلك عرفت الشحنات إلى أسواق أوروبا الغربية (بريطانيا، هولندا، ألمانيا، وغيرها) انخفاضاً من 60 إلى 15 طن/يوم. وانخفضت صادرات عديد من البلدان العربية وخاصة بالنسبة للمنتجات القابلة للتلف كالخضر والفواكه، والذي حرّمها من الحصول على موارد مالية لتمويل بعض الواردات كالمواد الغذائية.

أما على صعيد الطلب، فقد كان لجائحة كوفيد-19 تأثيرين متباينين. التأثير الأول هو ارتفاع كبير للطلب أو الشراء "الزائد" من بعض الدول المستوردة لتأمين الاحتياطات من الأغذية وتخزين بعض المنتجات الرئيسية لمدة طويلة، كمصر والسعودية بالنسبة لمادة القمح. أما التأثير الثاني فهو انخفاض الطلب بسبب ارتفاع عدد العاطلين عن العمل بسبب هذا الوباء وانخفاض دخل ذوي الدخل المحدود والعمال غير الرسميون، والذي أدى إلى صعوبة تأمين احتياجاتهم من السلع الغذائية.

على مستوى الأسعار، يؤكد تعريف الأمن الغذائي على أهمية إتاحة الغذاء بشكل كاف والحصول عليه بأسعار مناسبة. فكيف كان تأثير الجائحة على أسعار المواد الغذائية؟ مع بداية عام 2020، سجّلت أسعار معظم السلع الغذائية انخفاضاً نتيجة، من جهة، للإنتاج القياسي لبعض الحبوب، خاصة الذرة والقمح، نظراً للظروف المناخية المواتية في مناطق الإنتاج، ومن جهة أخرى للنسب العالية جداً لمخزون السلع الغذائية الأساسية. لكن وبداية من منتصف هذه السنة، ارتفعت أسعار أغلب المنتجات

وهو ما يوضحه مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية والذي بلغ 125.7 نقطة في عام 2021، أي بارتفاع قدره 28.1% عن عام 2020 (الشكل رقم 4).

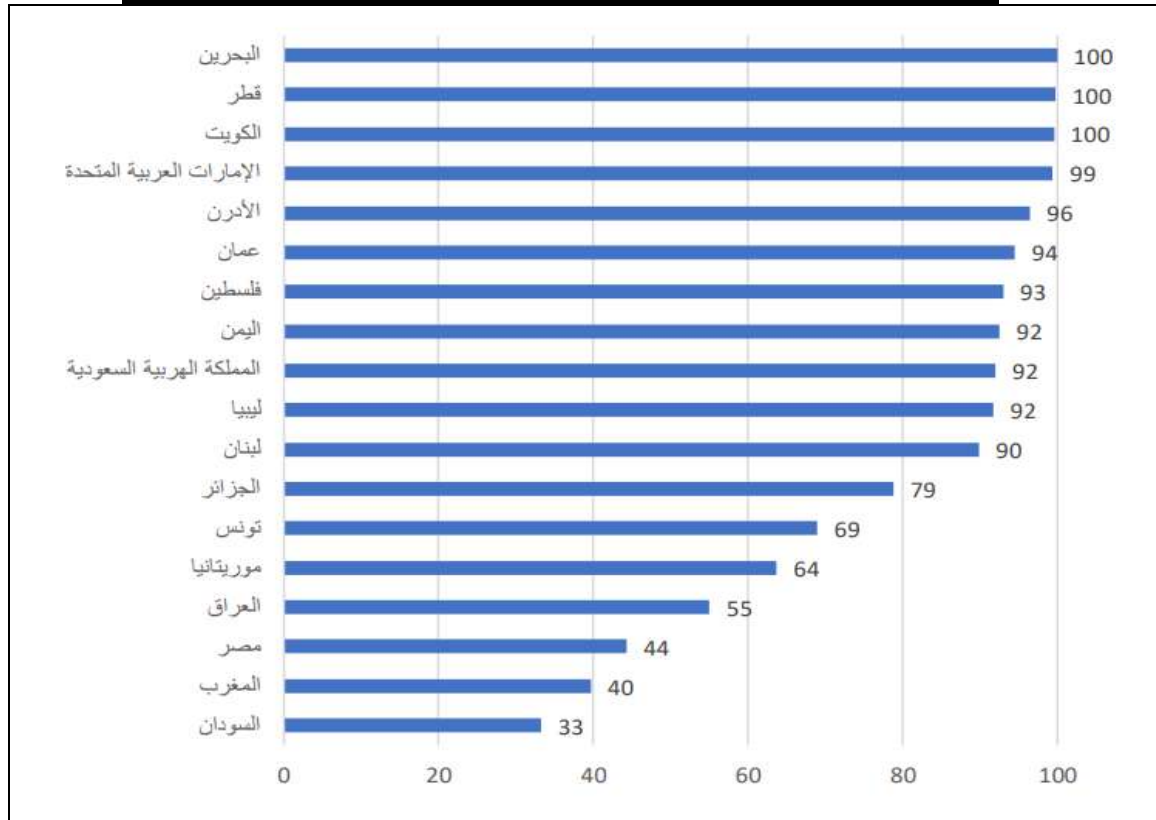
الشكل رقم 4: مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة لأسعار المنتجات الغذائية



المصدر: <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex>

وتُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الزيوت ومعظم الحبوب خصوصاً القمح بسبب ارتفاع الطلب العالمي وانحسار الكميات المتاحة للتصدير وارتفاع الأسعار الدولية خاصة بعد انخفاض المبيعات من جانب الاتحاد الروسي اعتباراً من شهر مارس 2021 بعدما ضاعف الرسوم الجمركية على صادراته من القمح. وقد تأثرت الدول العربية بالخصوص من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية نظراً لكونها تستورد كميات كبيرة منها من الخارج خصوصاً الحبوب (الشكل رقم 5).

الشكل رقم 5: نسب الاعتماد على استيراد الحبوب في بعض الدول العربية (%)

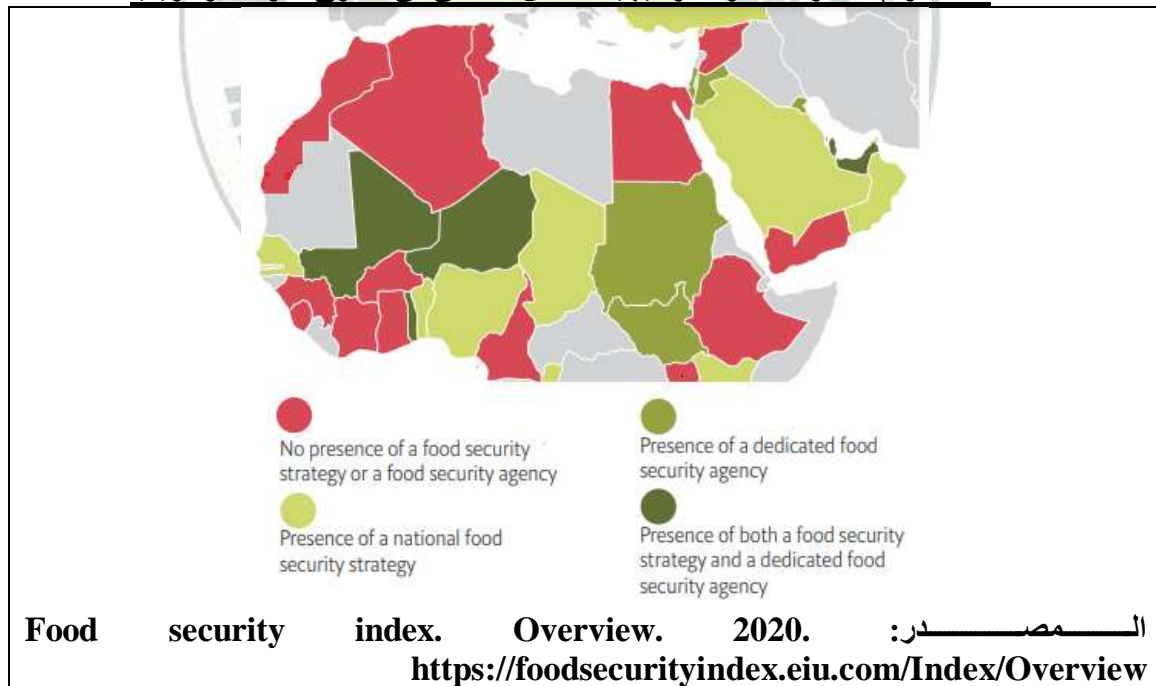


المصدر: مرض فيروس كوفيد-19 وأثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. القاهرة، 2020.

إضافة إلى جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من تأثير كبير على "العرض، والطلب، والأسعار، وفرض قيود تجارية، وظهور اضطرابات في سلاسل الإمداد"، زادت بعض العوامل الأخرى من حدة صعوبات توفير الغذاء في بعض الدول العربية. ومن بين هذه العوامل النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والأمني وتدهور البنية التحتية. من جهة أخرى، أدى الانخفاض الكبير لأسعار صرف بعض العملات في بعض الدول العربية (السودان، مصر، وغيرها) وشح موارد النقد الأجنبي إلى ارتفاع كبير في قيمة استيراد الأغذية. مما أثر على القدرة الشرائية للعديد من الأسر خاصة الفقيرة وذات الدخل المنخفض.

من جهة أخرى، سلطت جائحة كوفيد-19 في الآونة الأخيرة الضوء على الفجوات في عمل شبكات الأمن الغذائي. وبالرغم من قيام عدة حكومات بإصدار تحويلات نقدية كبيرة وبرامج قسائم الطعام ومساعدات غذائية إلا أنه مع ذلك تفتقر هذه الشبكات إلى التمويل الكافي في 47 دولة للتصدي لهذه الجائحة. للإشارة، تتوفر 54 دولة فقط إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي و31 دولة فقط لديها وكالة مخصصة للأمن الغذائي، وهذا يعكس افتقار غالبية البلدان (82 من 113 دولة)، أغلبها عربية كسوريا واليمن، إلى وكالة مخصصة للأمن الغذائي للمساعدة في تصميم هذه الاستراتيجيات وتحديد أولوياتها وتنفيذها.

الشكل رقم 6: وكالات واستراتيجيات الأمن الغذائي في الشرق الأوسط وأفريقيا



بصفة عامة، كان لجائحة كوفيد-19 عدة تداعيات على الأمن الغذائي، أهمها تفاقم مواطن الضعف وأوجه القصور في النظم الغذائية العالمية وجعل الأنشطة والعمليات التي تؤثر على إنتاج الأغذية. كما أسفرت عن ضغوط إضافية غير مسبوقة على الدخل الشخصي وبرامج الدعم الحكومية وسلاسل التوريد (The Economist)

(Intelligence Unit, 2020) وأدت إلى تنامي التهديدات والمخاطر التي تواجه البلدان التي تعاني من الهشاشة والضعف بسبب استمرار الصراعات الداخلية والأزمات الاقتصادية وتغير المناخ، وخاصة في أفريقيا وغرب آسيا.

على المستوى العربي، كان لهذه الجائحة تأثير سلبي على الأمن الغذائي (أنظر الملحق 2) سواء بطريقة مباشرة على المزارعين حيث أثرت على قدرتهم في ممارسة أنشطتهم بصورة فعالة، إضافة للصعوبات التي واجهت المنتجين في الحصول على مدخلات الإنتاج الزراعية نظراً لتوقف مزودي هذه المدخلات عن العمل، والنقص الحاد في العاملة، وعدم تمكن المزارعين من إيصال منتجاتهم إلى الأسواق. من جانب آخر، يبقى تعثر حركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية وسلاسل الإمداد من أهم الآثار غير المباشرة للجائحة.

وكشفت هذه الجائحة بالخصوص ضعف الأمن الغذائي في المنطقة العربية، والذي يعرف أصلاً اختلافاً بين الدول العربية نظراً لعدة أسباب كالظروف الاقتصادية الصعبة، والموارد الطبيعية، والظروف المناخية، ودخل الأفراد، وأسعار المواد الغذائية الأساسية، والفقر، وتعرض أكثر الفئات ضعفاً إلى خطر انعدام الأمن الغذائي، خصوصاً المهاجرين والنازحين في الشرق الأوسط. وتبقى اليمن وسورية الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية والأكثر تعرضاً لعواقب هذه الجائحة.

رابعاً - تحديات الأمن الغذائي في الدول العربية على المدى الطويل

قد يتعرض الأمن الغذائي في المنطقة العربية لعدة ضغوطات في المستقبل نتيجة النمو الديموغرافي المرتفع السائد (1.9% خلال الفترة 2010-2020 مقارنة مع 1.1% كمتوسط عالمي، ونتيجة توقعات بارتفاع الطلب العالمي على الغذاء بنحو 50% في 2030 الطلب العالمي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020). كما أنه من المنتظر أن تصل نسبة السكان الذين سيعيشون في المدن بحلول 2050 نحو 70% وبالتالي انخفاض نسبة سكان الأرياف والذين يشتغل أغلبهم في الزراعة (الأسكوا وآخرون، 2017). إضافة إلى ذلك، هناك احتمال كبير أن تتزايد نسبة الأمراض بسبب كثرة التلوث ونوعية وأنماط التغذية غير الصحية وضغوطات الحياة. إلى جانب ذلك، تبرز مجموعة من التحديات الأخرى التي قد ترفع من حجم الضغوطات على الأمن الغذائي، أبرزها:

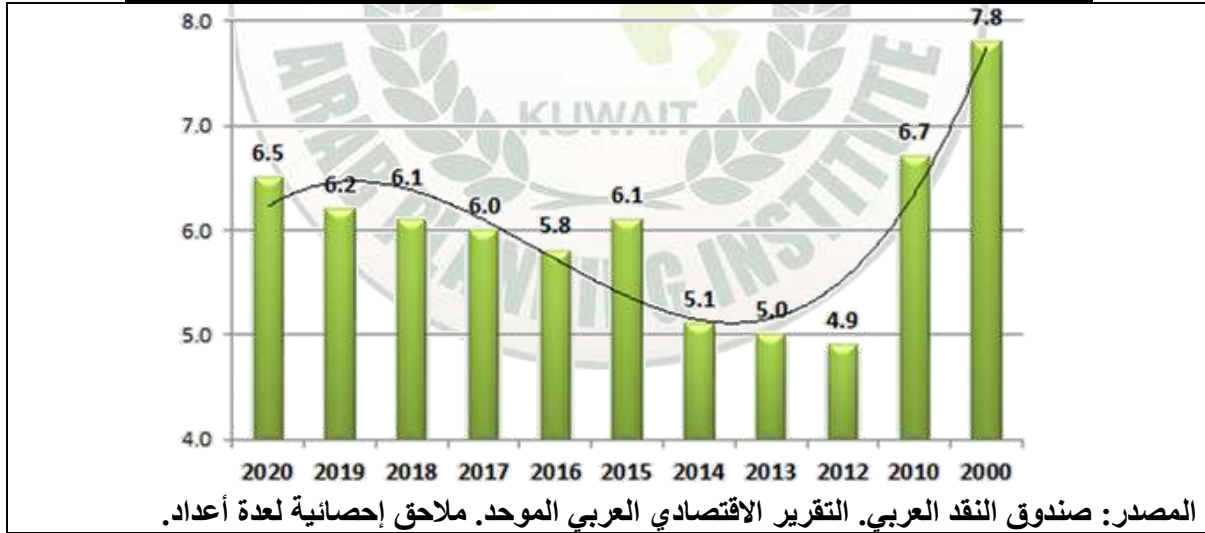
- اعتماد كثير من الدول العربية على الاستيراد لتأمين معظم احتياجاتها من الأغذية.
- توقعات بارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية خلال العقد القادم حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة بسبب تزايد الطلب على السلع الغذائية من الاقتصادات السريعة النمو في ظل استمرار الزيادة السكانية، وزيادة إنتاج الوقود الحيوي.
- مواصلة دعم بعض الدول العربية لعدة مواد غذائية مما يشكل ضغطاً على الموازنات العامة خاصة عند ارتفاع العالمي لأسعار الأغذية.
- النزاعات والصراعات في بعض الدول العربية وتأثيرها على إنتاج الأغذية وصعوبة وصول الإمدادات إلى الأسواق المحلية والدولية (تصدير)، مما يؤدي إلى سوء التغذية وغير ذلك.

- التعرض لمخاطر المناخ والتي لا تزال تهدد الأمن الغذائي، ولا سيما المخاطر العالية للجفاف والعواصف ونقص المياه، وتأثيره السلبي على توفر الغذاء ودخل المزارعين، خاصة تزايد تواتر موجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة والتي تؤدي إلى ندرة المياه للزراعة وما لها من آثار سلبية على الأمن الغذائي. للإشارة تشهد 49 دولة من أصل 113 دولة مشمولة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي تقلباً متزايداً في الإنتاج الزراعي.

خامساً - المعوقات التي يعاني منها القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية

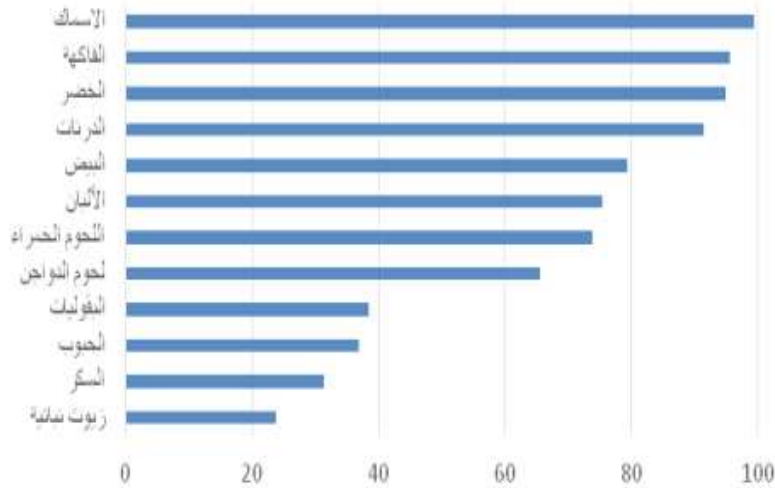
جاءت جائحة كوفيد-19 لتفاقم من أزمة الأمن الغذائي في عديد من الدول العربية والذي يعكس ضعفاً على مستوى القطاع الزراعي في المنطقة العربية وصعوبة وتحديات توفير متطلبات الغذاء لنحو 423 مليون نسمة ونحو 500 مليون في عام 2030 نحو 40% من السكان في هذه المنطقة ولا سيما الأفقر بينهم يعتمد عيشهم على الزراعة، وتحسين الأمن الغذائي، وبناء القدرة على مواجهة الكوارث والصدمات. وعند تحليل مجموعة من المؤشرات يتبين بأن تحقيق الأمن الغذائي تعترضه بالفعل عدة معوقات. فأول ملاحظة هي تذبذب وعدم انتظام قطاع الزراعة في إجمالي الأنشطة الاقتصادية في المنطقة العربية (أنظر الشكل رقم 7). إضافة إلى ضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في عدة دول عربية نتيجة الاهتمام الأكبر للعديد من الدول العربية بقطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات خاصة السياحة (أنظر الملحق رقم 1).

الشكل رقم 7: مساهمة متراجعة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (%)



على مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، فقد بلغ 60.7% في عام 2020 مقارنة بنحو 68% في عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، فهو يتميز بتفاوت حسب نوعية الزراعات وبصفة عامة، يمكن التمييز بين مجموعات من السلع الغذائية بمعدلات اكتفاء ذاتي مختلفة منخفضة، كالزيوت النباتية والسكر والحبوب، ومتوسطة مثل اللحوم والألبان، ومرتفعة كالأسماك، والفاكهة، والخضر (أنظر الشكل رقم 8).

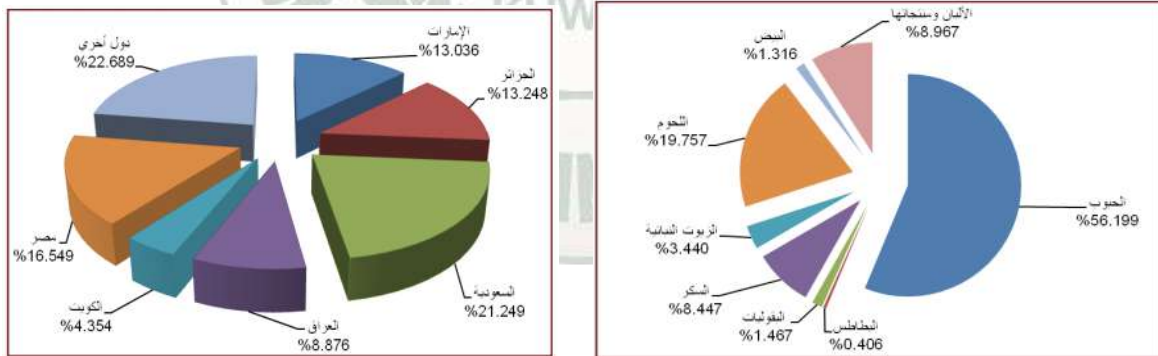
الشكل رقم 8: معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية-2020 (%)



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020: "أوضاع الأمن الغذائي العربي".

ويدفع عدم الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الدول المعنية إلى استيرادها. في هذا الإطار، بلغت الفجوة الغذائية (صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية)، أي الفرق بين الكميات المنتجة محلياً ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي والمستوردة في الدول العربية من الخارج، نحو 35.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020 وهو ما يشكل ضعف مستوى الفجوة في عام 2005. ويرجع ذلك أساساً لارتفاع أسعار عديد من السلع الغذائية الرئيسة بسبب جائحة كوفيد-19. يشار إلى أن بعض الدول العربية خاصة الخليجية تستورد أكثر من 80% من أغذيتها. وتمثل الحبوب أكثر من نصف قيمة الفجوة (56%)، ثم اللحوم (نحو 20%).

الشكل رقم 9: قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020: "أوضاع الأمن الغذائي العربي".

وقد نتج عن ذلك تزايد متواصل للعجز على مستوى التجارة الخارجية للمواد الغذائية والذي بلغ 45 مليار دولار أمريكي في 2020، ونسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات بنحو 26% فقط والذي يمثل تحدياً كبيراً ومشكلة للأمن الغذائي إذا كان الحصول على الواردات الغذائية يتطلب عائدات تصدير كبيرة. فعلى سبيل المثال، ينفق لبنان أكثر من 40% من عائدات صادراته على الواردات الغذائية. كما تنفق فلسطين الجزء الأكبر من عائدات صادراتها على الواردات الغذائية منذ عام 1995. وتراوحت

هذه النسبة بين 100% و200% في جزر القمر والصومال وبلغت 400% في جيبوتي.

وتتوقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية احتمال استمرار العجز الغذائي وانخفاض نسب الاكتفاء الذاتي في المنطقة العربية خلال السنوات القادمة، وتتوقع توسع قيمة الفجوة الغذائية إلى 60 مليار دولار أمريكي في عام 2030 في حال استقرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي العربي واستمرار تزايد الاستهلاك، وارتفاع متوسط الدخل وعدد السكان، وزيادة احتمالات ارتفاع أسعار السلع الغذائية وفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة.

من العوامل المهمة المحددة للأمن الغذائي في الدول مستوى المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية، وغالباً ما تحرس أغلب الدول على توفير أعلى قدر من الاحتياطات أو المخزونات الإستراتيجية من هذه السلع. وعادة ما تقوم بذلك لسببين رئيسيين. أولاً، عند ارتفاع أسعار السلع الغذائية خاصة في حالة ندرة العرض مما يدفعها لطرح كميات من المخزون في الأسواق، وعند انخفاض الأسعار والذي يدفعها لشراء كميات لإضافتها للمخزون. ثانياً، لمواجهة حالات النقص الطارئة من السلع الغذائية (مخزون الطوارئ) خاصة عند حصول أزمات عالمية كجائحة كوفيد-19. في هذا الإطار، تُقدّر فترة الخزن الإستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية ما بين 3 إلى 12 شهر.

الجدول رقم 1 : حجم المخزون من مجموعة الحبوب في بعض الدول العربية متوسط الفترة (2016 - 2018) (مليون طن)

الدولة	جملة الحبوب	القمح	الأرز	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	الحبوب الخشنة	الشعير
تونس	0.9	0.5	0.004				0.4
الجزائر	5.5	3.7		1.3	0.005	1.7	0.4
السعودية	7		0.4			3.5	3.2
السودان	3.0				0.7	1.0	
سوريا	0.3	0.6					0.3
العراق	0.8	0.024	0.2				0.1
عمان			0.05				
قطر	0.05	0.035	0.04				0.01
لبنان	0.63	4.6					
مصر	6.8	5.6	0.6	1.5		1.6	
المغرب	7.0	0.06		0.7		1.3	0.6
اليمن	0.19	262.1	0.7		0.06		
العالم	832.7		170.2	345.7	8.9	399.7	28.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019: "أوضاع الأمن الغذائي العربي".

بشكل عام، يتضح من خلال استعراض المؤشرات السابقة أن هناك ضعف في جانب تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية مما يعكس عدم إتاحة غذاء كاف يلبي الاحتياجات الغذائية لكل الناس. كما لا تزال عديد من الدول تعاني من الجوع خاصة بسبب تقلبات الظروف

المناخية أو ضعف حالة الاستقرار السياسي. إضافة إلى ذلك، شهدت أسعار بعض المواد الأساسية ارتفاعاً كبيراً في بعض الأوقات مما شكل ضغطاً على القدرة الشرائية للمواطنين أو على الموازنة العامة للحكومات التي تدعم أسعار هذه المواد. ويبقى السؤال المطروح هو لماذا لم تتمكن المنطقة العربية من تحقيق هدف الأمن الغذائي؟ وتتطلب الإجابة على ذلك تحليلاً لأسباب ضعف القطاع الزراعي في الدول العربية.

سادساً - أبرز أسباب ضعف القطاع الزراعي وعدم تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية

تتميز المنطقة العربية بصفة عامة بإنتاجية ضعيفة. فعلى مستوى المحاصيل الرئيسية كالحبوب، بلغت هذه الإنتاجية 1.8 طن/هكتار في عام 2019 مقابل 4% كمتوسط عالمي وناهزت حوالي 2.7 طن/هكتار و3.4 طن/هكتار على التوالي بالنسبة للقمح والذي يمثل 58% من المساحة المزروعة من الحبوب في المنطقة العربية. وتنفرد مصر في هذا النطاق بإنتاجيتها الكبيرة (7.3 طن/هكتار) بفضل الزراعة المروية. مع ذلك، تشهد بعض الزراعات النباتية إنتاجية أفضل مقارنة بالمتوسط العالمي كالذرة والخضر والفواكه. وتبقى إنتاجية الأرز الأفضل (7.3 طن/هكتار) مقارنة مع العالم (4.7 طن/هكتار)، لكن مع ذلك، تخفي هذه النتيجة تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية حيث إن مصر لوحدها تمثل 91% من الإنتاج العربي. من جهة أخرى، بالرغم من إنتاجية أفضل على مستوى الخضر والفواكه ودرجة عالية من الاكتفاء الذاتي، إلا أن حصة البلدان العربية لا تتجاوز 4.7% من الإنتاج العالمي للخضر و4.9% من الفواكه. إضافة إلى ذلك، يتركز الإنتاج في بضع دول نظراً بالخصوص لاعتمادها على الزراعة المروية خاصة في مصر، والجزائر، والمغرب، والسودان.

أما على مستوى الثروة الحيوانية، فبالرغم من المقومات الطبيعية الكبيرة التي تميز المنطقة العربية إلا أن الإنتاج لا يمثل سوى 4.7% فقط من الإنتاج العالمي من اللحوم الحمراء (والدواجن)، كما تتسم إنتاجية الهكتار من المراعي بالضعف حيث تبلغ 5 كغ من اللحوم الحمراء في المتوسط (33% من إنتاجية الدول النامية و20% من إنتاجية الدول المتقدمة). ويعود ذلك أساساً إلى محدودية الموارد الغابية في المنطقة العربية (2.8% من المساحة الإجمالية) والنمط السائد في تربية الثروة الحيوانية (نظام رعوي تقليدي)، وتدهور المراعي، وشح الميزانيات المخصصة للإنفاق على بحوث تحسين السلالات الحيوانية، وغير ذلك.

من جانبها، وبالرغم من المقومات الطبيعية المتعددة (27 ألف كلم من السواحل البحرية و3 ملايين هكتار من المسطحات المائية الداخلية كالبحيرات والأنهار والمزارع السمكية)، تشكل الثروة السمكية العربية 3.8% من الإنتاج العالمي (2018). ويتركز الإنتاج السمكي في المغرب وموريتانيا وسلطنة عُمان وخصوصاً في مصر التي تستحوذ على 34% من إجمالي الإنتاج العربي. كما لا يتعدى متوسط الاستهلاك السنوي للفرد العربي 13.1 كغ مقابل 18 كغ عالمياً. وتعود أسباب ضعف الإنتاج السمكي في عدد من الدول العربية إلى ضعف الاستثمارات، سواء الحكومية أو القطاع الخاص، وهيمنة الصيد التقليدي (نحو 80% من نشاط الصيد)، والاستغلال الجائر عن المسموح به، وضعف البنى الأساسية من الموانئ المجهزة ومراكز التخزين والتبريد،

وضعف خدمات النقل والتسويق، وغياب مؤسسات الاعتماد والمختبرات المرجعية، وعدم كفاية التشريعات الخاصة بحماية الموارد البحرية الوطنية من ناحية أو ضعف القدرة على إنفاذها.

لا بد من الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، تعرف المنطقة العربية فقداً وهدراً للغذاء، مع العلم أن هذا الموضوع يعتبر من أهم القضايا المرتبطة بأهداف استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة والتي تهدف إلى زيادة القدرة على توفير الأمن الغذائي. ويلاحظ بالفعل بأن هناك فقد وهدر نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي خلال مراحل إنتاجه وتداوله (أنظر الجدول رقم 2) تصل إلى حوالي ثلث الإنتاج الموجه للاستهلاك (نحو 100 مليون طن، أو 51 مليار دولار، أي نحو 31.2% من إجمالي المتاح للاستهلاك من كافة السلع الغذائية)، خاصة الحبوب والخضر. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها الأحوال المناخية والآفات والأمراض، إضافة إلى بعض الأساليب الإنتاجية والطرق الزراعية والحصاد وأساليب التصنيع والتعبئة والتخزين والتسويق، وغير ذلك.

الجدول رقم 2: كمية الفاقد والمهدر من السلع الغذائية الرئيسية بالمنطقة العربية- 2019 (مليون طن)

المجموعات السلعية	مرحلة الإنتاج	ما بعد الحصاد والتخزين	التصنيع والتعبئة	التوزيع	الاستهلاك	الإجمالي	نسبة من إجمالي الفاقد %
الحبوب	3.11	4.15	5.85	5.20	15.59	33.9	33.9
البطاطس	0.83	1.38	1.46	0.49	0.73	4.89	4.89
البقوليات	0.23	0.09	0.21	0.05	0.05	0.63	0.63
البذور الزيتية	1.16	0.46	0.40	0.10	0.10	2.22	2.22
الخضر	5.74	3.38	9.18	6.88	5.51	30.69	30.69
الفاكهة	0.52	0.30	6.78	5.09	4.07	16.76	16.76
اللحوم	0.67	0.67	0.61	0.61	0.97	3.53	3.53
الأسماك	0.39	0.39	0.43	0.48	0.19	1.88	1.88
الألبان ومنتجاتها	0.99	0.99	0.56	2.26	0.56	5.36	5.36
الإجمالي	13.64	11.81	25.48	21.15	27.78	99.86	100.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019: "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 38.

بصفة عامة، وبالرغم من كبر المساحة الجغرافية للمنطقة العربية، لا يزال أداء قطاع الزراعة ضعيفاً ولا زال عاجزاً عن توفير المنتجات الغذائية اللازمة سواء في الأوقات العادية أو عند التعرض للأزمات، مما يدفع الدول العربية إلى اللجوء إلى الأسواق الخارجية لتعويض الخصاص. فما هي أبرز الأسباب التي ساهمت في ذلك وأدت إلى ضعف الإنتاجية؟ يمكن رصدها على النحو التالي:

1. الموارد الطبيعية: تصحر الأراضي ونُدرة المياه

يغلب على الأراضي الزراعية في المنطقة العربية طابع التصحر وانحسار الغطاء النباتي بسبب تواجد معظم الدول في مناطق جافة أو شبه جافة. لذلك، فإن نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الجغرافية تمثل 5.5% فقط (نحو 33% عالمياً). يلاحظ أيضاً أن حوالي 80% من

مساحة الأراضي الزراعية تعتمد على الأمطار بسبب ندرة للموارد المائية حيث تحصل المنطقة العربية على أقل من 1% من إجمالي المياه السطحية الجارية من العالم، و2% من إجمالي الأمطار. كما أن 85% من الموارد المائية هي سطحية وتلثها المتمثلة في الأنهار الرئيسية الكبرى (دجلة والفرات والذيل وغيرها) مصدرها خارج حدود الدول العربية في ظل غياب اتفاقيات موثقة واضحة، أو عدم العمل بها، تنظم اقتسام المياه وتضمن حقوق الدول العربية والأمن المائي العربي. وحسب المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد) (الإستراتيجية العربية للأمن المائي)، يتطلب تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية توفير نحو 550 مليار م³ من المياه في عام 2025 في حال استمرار معدلات النمو السكاني الحالية، أي أكثر من ضعف المتاح حالياً من المياه.

من جهة أخرى، وبالرغم من ندرتها، تشهد الموارد المائية سوء استغلال حيث تستعمل حوالي 80% من كمية المياه السطحية في الري مما يؤدي إلى إسراف في كميات المياه المستعملة. كما يتم سقي 75% من إجمالي الأراضي المروية عبر الغمر مقابل 15% بالرش و10% بالتنقيط (تقدر نسبة الفاقد في الري السطحي في المنطقة العربية بنحو 62%).

2. الموارد البشرية: تراجع مستمر للعمالة الزراعية

يعرف عدد العمالة الزراعية تراجعاً مستمراً منذ عدة سنوات حيث أصبحت تمثل 24.2% من إجمالي القوى العاملة العربية في عام 2019 مقابل نحو 30% في عام 2000. ويعود هذا التراجع لعدة أسباب: عدم استقرار العامل الزراعي نتيجة لعدم انتظام تساقط الأمطار وتفضيل الهجرة نحو المدن بسبب ضعف الخدمات الأساسية في الريف من صحة وتعليم. كما أن مستوى الأجور متدني مقارنة بالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات حيث يصل متوسط دخل العامل بين 3-5 أضعاف نظيره في القطاع الزراعي. إضافة إلى ذلك يساهم ضعف المستوى التعليمي للعاملين بالقطاع الزراعي، والذي يؤثر سلباً على مردوديتهم وعلى مساهمتهم لتطورات الزراعة العصرية، في تحويلهم نحو قطاعات أخرى.

3. استعمال محدود للآلات الزراعية والأسمدة

تتميز المنطقة العربية باعتمادها الكبير على الأساليب الزراعية التقليدية ومحدودية استخدام الآلات الميكانيكية المتطورة ذات الدور المهم في الرفع من الإنتاجية والحد من الفاقد بعد الحصاد. ونتيجة لذلك، يبلغ الفاقد ما بعد الحصاد في المحاصيل الزراعية حوالي 38% في الدول العربية، خاصة الخضر والفواكه، مقابل 5%-20% في الدول الأوروبية. فعلى سبيل المثال، يتم استعمال حوالي 9 جرار لكل ألف هكتار مقابل 21 جرار كمتوسط عالمي (قاعدة بيانات البنك الدولي). أما استخدام الأسمدة الكيماوية فهي محدودة (83.3 كلغ/هكتار في عام 2020 بمقابل 141.6 كلغ/هكتار عالمياً) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020) بسبب عدم توفرها بالكميات الكافية أو ارتفاع أسعارها أو عدم إلمام المزارعين بالطرق الصحيحة في كيفية استعمالها.

4. ضعف في عدد الكوادر العلمية والتقنية وتمويل البحوث الزراعية

لا شك أن البحث العلمي له دور كبير في إحداث تغييرات تكنولوجية وتحسين وتطوير الزراعة. فقد تم تسجيل مستويات عالية للعائد السنوي للاستثمارات في الدول التي استثمرت في البحوث الزراعية كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في تقانات استنباط الأصناف المحسنة من المحاصيل كالهندسة الوراثية، ومعالجة ونقل الشفرات الوراثية لإنتاج سلالات جيدة من الثروة الحيوانية، وتقانات نظم الري للاستخدام الرشيد لموارد المياه، ونظم الزراعة الحديثة مثل الزراعة المحمية والزراعات الطبيعية، فعلى مستوى الدول العربية، قام البعض منها بخلق عدة مؤسسات ومعاهد للخدمات الفنية والتقنية، لكنها تشكو بالخصوص من ضعف الإنفاق على البحوث الزراعية والسمكية حيث تقل نسبته في معظم الدول العربية عن 2% من قيمة الناتج الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر الدول العربية إلى الأعداد اللازمة من الكوادر والخبرات العلمية العالية المتخصصة في المجالات التطبيقية الزراعية المتطورة.

5. الاستثمار والتمويل والتأمين في القطاع الزراعي: ضعف وتمركز في القطاعات الأقل مخاطرة

يلاحظ ضعف حصة الزراعة العربية من إجمالي الاستثمارات مقارنة بالتجارة والخدمات والصناعة. ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض العائد على رأس المال المستثمر في الزراعة، وتعرض الاستثمار إلى مخاطر عالية. كما توجد صعوبات كبيرة على مستوى تمويل القطاع الزراعي حيث يلاحظ نقص في الاعتمادات المالية للعديد من مؤسسات الإقراض الزراعي، ونسب فائدة مرتفعة لتمويل الاستثمارات ومشاكل تتعلق بالضمانات، وهيمنة القروض القصيرة الأجل على إجمالي القروض مقابل نسبة ضعيفة لطويلة الأجل، ومعظم التمويل يتم في المجال الأقل مخاطرة كالقطاع المروي، وفي المناطق الممطرة. إضافة إلى ذلك، يوجد ضعف على مستوى التأمين الزراعي لمساعدة المزارعين لتغطية المحاصيل الزراعية والعمال والثروة الحيوانية من المخاطر والكوارث الطبيعية كالفيضانات، والجفاف، والعواصف، وذلك لعدة أسباب أهمها تفضيل شركات القطاع الخاص التأمين في قطاعات أقل مخاطرة وأكثر ربحية (الصحة، السيارات وغير ذلك)، أو عدم استطاعة أو تخلف عديد من المزارعين من أداء أقساط التأمين، أو لوجود دوافع إيديولوجية ودينية تمنع اللجوء إلى نظام التأمين الزراعي، أو لعدم العلم بوجود هذا النظام.

6. ضعف بنية التحتية والتسويق والتخزين

لا تزال هناك فجوات وتباين في البنية التحتية الزراعية والنقل في البلدان العربية. ففي الوقت الذي تتوفر فيه دول مجلس التعاون الخليجي على بنية تحتية جيدة للطرق، فإن أكثر من نصف الدول العربية الأخرى لديها طرق متوسطة إلى رديئة الجودة (The Economist Intelligence Unit, 2020). أما بالنسبة للتسويق الزراعي، فتشهد العديد من البلدان العربية ضعفاً في هذا المجال خاصة بعد تدخل الجهاز الحكومي لبعض الدول من خلال إنشاء هيئات حكومية لتسويق المحاصيل الزراعية. كما يعرف البعض منها ضعفاً في البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين (غير كافية أو غير مجهزة كفاية) مما يؤدي إلى تلف المواد الغذائية، إضافة إلى عدم الأخذ بالاعتبار معايير ومواصفات الجودة.

بالرغم من أن الدول العربية لم تصل بعد إلى تحقيق ما تصبو إليه على مستوى دعم وتعزيز التنمية الزراعية العربية وتحقيق الأمن الغذائي إلا أن هناك اهتمام كبير ومتزايد بالقطاع الزراعي في إطار التعاون العربي المشترك. من أجل ذلك، تم تأسيس عديد من مؤسسات العمل العربي المشترك في المجال الزراعي لتطوير كفاءة الأراضي، واستخدام المياه، وتشجيع البحوث التطبيقية، وإعداد برامج التنسيق والتكامل الزراعي. وقد تم على سبيل المثال خلق "الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي" بالسودان، والتي تقوم بتأسيس الشركات العاملة في قطاعات الإنتاج النباتي والخدمات الزراعية والإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي والمساهمة في رؤوس أموالها، بغرض تعبئة الموارد الزراعية والمالية العربية وتوجيهها لتحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج وتنمية التبادل الزراعي بين الدول الأعضاء. كما تم إنشاء عدد من المنظمات العربية المتخصصة مثل "المنظمة العربية للتنمية الزراعية"، و"المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة" (أكساد)، و"الاتحاد العربي للصناعات الغذائية"، و"الشركة العربية للإنتاج الحيواني" والاتحاد العربي للأسمك" بهدف دعم العمل العربي المشترك في هذا المجال.

ونظراً لأهمية التمويل في مجال التنمية، تم إحداث مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية العربية، كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، البنك الإسلامي للتنمية، بهدف تمويل المشروعات التنموية بما في ذلك قطاع الزراعة، خاصة على مستوى البنية التحتية كبناء السدود لتعزيز الأمن الغذائي والأمن المائي العربي، كما تعمل بعض الصناديق القطرية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية على تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، بما في ذلك قطاع الزراعة.

من جانب آخر، قامت الدول العربية بوضع عدة استراتيجيات واتفاقيات. إلا أنها لازالت لم تتمكن من تحقيق تنمية زراعية وأمن غذائي في مستوى طموحات الدول العربية. ومن أهم هذه الاتفاقيات:

- "استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة لعام 2025" (القمة العربية التي عقدت في الرياض عام 2007) والتي تعتبر إطاراً للعمل العربي المشترك لتعزيز الأمن الغذائي العربي. من أبرز التوجهات الرئيسية لهذه الإستراتيجية تنمية وحماية الأراضي الزراعية، واستغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي، والتطوير والتحديث التقني للزراعة، وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية، والاستثمار الزراعي المشترك، وتنشيط التجارة الزراعية العربية.

- "البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي" (قمة الكويت 2009) الذي يهدف إلى تعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية، وتحقيق استثمارات مجدية للقطاع الخاص في الزراعة، وتخفيف من حدة النزايذ المتواصل في الواردات. وقد بلغ هذا المشروع مرحلته

الثانية (2017-2021) بعدما ساهم في مرحلته الأولى (2011-2016) في تنفيذ 1989 بتكلفة تتجاوز 32 مليار دولار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018).

– "مبادرة الحكومة السودانية لتحقيق الأمن الغذائي العربي" والتي تهدف إلى تنفيذ برنامج متكامل للتنمية الزراعية في السودان يستثمر الموارد الكبيرة من الأراضي الزراعية، والمياه، والثروة الحيوانية.

وفي هذا الإطار يمكن الاستشهاد بجهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد وتنفيذ أنشطتها السنوية في إطار استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020 – 2030) بالتنسيق مع مختلف الدول العربية، وتعاون في تنفيذ أنشطتها مع الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية الإنمائية والتمويلية العاملة في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي، وتغطي أنشطة المنظمة مجالات المشروعات والتدريب، والمساعدات الفنية، والدراسات. ومواصلة لجهودها واهتمامها بقضايا التنمية الزراعية العربية والأمن الغذائي العربية، قامت المنظمة بإطلاق مبادرة تستهدف تسريع تحقيق الأمن الغذائي العربي. وقد انبثقت المبادرة من البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي بتعديله ليواكب المتغيرات المعاصرة ويتعامل مع المهددات والمخاطر التي تفرضها كافة الأحداث التي طرأت خلال العقد الأخير، تحت مسمى "برنامج الأمن الغذائي المستدام"، وفيما يلي استعراض مجموعة من البرامج والأنشطة التي تقوم بها المنظمة، وذلك على النحو التالي:

1. برنامج الأمن الغذائي المستدام:

يهدف إلى التوسع في القطاع المطري في الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية، وتطوير هذا القطاع من خلال التوسع في تطبيق أساليب الزراعة المطرية الحديثة، ليصبح قطاعاً اقتصادياً إنتاجياً أكثر استقراراً وأعلى ربحية وجدياً للاستثمار، وتعظيم العائد من وحدتي الأرض والمياه في كل من القطاع المروي والمطري القائمين، ومن الوحدة الحيوانية، وزيادة الرقعة الزراعية المروية من خلال تعظيم ترشيد استخدامات المياه في الزراعات المروية القائمة، وفق مساحات محددة من الموارد الأرضية الصالحة للزراعة غير المستغلة في الدول المعنية، وخفض العجز في المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية، سواء كليا أو جزئياً، وبصفة مبرمجة مرحلياً.

2. مشروع نشر تقانات حصاد المياه:

تم تنفيذ هذا المشروع في ولاية جنوب دارفور بجمهورية السودان، وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنفيذ عديد من الأنشطة في إطار هذا المشروع مثل توفير عدد (5) مضخات مياه متحركة بسعة (3) بوصات لعمليات الري التكميلي للمحاصيل الزراعية في أوقات الجفاف من الحقائق بولاية جنوب دارفور ، وإعداد دراسة ومسح لتشديد عدد (21) منشأة حصاد مياه، بالتعاون والشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الغذاء العالمي، وتقديم الدعم الفني للمرشدين والمجموعات النسائية لإعداد الأرض، والتجهيزات

لتطبيق الري التكميلي من برك تجميع حصاد المياه الري المحاصيل المتأخرة في المناطق التي تأثرت بالحفاف، وفق برنامج زمني متفق عليه.

3. مشروع تطوير التقانات الزراعية الملائمة للتغيرات المناخية:

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتحليل صور فضائية لحساب تطور مؤشر الاخضرار النباتي على الصعيد العربي، والذي تحدد من خلاله المناطق الزراعية ذات الإنتاجية المستقرة والمتدهورة، تم استخدام مؤشر الاخضرار النباتي المستمد من الصور الفضائية من القمر " NDVI MODIS " خلال الفترة 2001-2018، وقد أظهرت النتائج أن (28.8%) من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في المنطقة العربية قد تحسنت إنتاجيتها، بينما بلغت نسبة المساحة التي تدهورت إنتاجيتها نحو (23.1%) من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في المنطقة العربية، أما النسبة المتبقية من مساحة الأراضي الزراعية (48.1%) فتعتبر في حالة استقرار مع وجود تباين مهم بين مختلف الأقطار العربية. كما نفذت المنظمة أيضاً ورشة عمل تدريبية حول نظم المعلومات الجغرافية والصور الفضائية وأهميتها في متابعة الإنتاج الزراعي، وذلك خلال الفترة من 9-11 يونيو 2020، وشارك في الورشة عدد (70) من الكوادر العربية.

4. مشروع تطوير تقانات الإنتاج الزراعي العضوي

أنجزت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي، والذي يتكون من أحد عشر فصلاً. تناول الفصل الأول التعريف بالزراعة العضوية، واستعرض الفصل الثاني واقع الزراعة العضوية في المنطقة العربية، بينما كان موضوع الفصل الثالث معابر وقوانين الزراعة العضوية، واشتمل الفصل الرابع على التحول للزراعة العضوية و تناول الفصل الخامس خصوبة التربة في الزراعة العضوية، وناقش الفصل السادس مسألة مكافحة الآفات في الزراعة العضوية، والفصل السابع خصص لعمليات الإنتاج الحيواني في الزراعة العضوية، والفصل الثامن اهتم بعمليات الإكثار والمشاتل في الزراعة العضوية، وكان الفصل التاسع مخصصاً لمعايير الجودة ومعاملات ما بعد الحصاد والتسويق في الزراعة العضوية، واقتصر الفصل العاشر على قصص نجاح للزراعة العضوية. بينما أشار الفصل الحادي عشر إلى التحديات والتوصيات الخاصة بالزراعة العضوية في الوطن العربي.

5. مشروع الأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي في جمهورية مصر العربية

تم تنفيذ المشروع في جمهورية مصر العربية بالشراكة مع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيدياري)، واشتمل المشروع على تنفيذ دراستين حول الأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي، الأولى بعنوان "دراسة أساسية عن المراعي في مصر بالساحل الشمالي الغربي - مصر" لصالح مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا - سيدياري، حيث اشتملت الدراسة على دراسات مفصلة للموارد الطبيعية المستهدفة، وتوثيق ممارسات المجتمع الحالية لاستخدام الأراضي؛ والثانية بعنوان "سياسات المراعي الخاصة بمشروع "الأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي" بالساحل الشمالي الغربي - مصر، والتي أعدتها المنظمة لصالح مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا - سيدياري.

تولي الدول العربية اهتماماً خاصاً بقضية الأمن الغذائي والتغذية لما لها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وقد زاد هذا الاهتمام بعد توالي الأزمات والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن الغذائي. وفيما يلي استعراض موجز لجهود مختلف الدول العربية الرامية لتحسين مستوى أمنها الغذائي، وذلك على النحو التالي:

1. دولة الإمارات العربية المتحدة:

يتم في إطار النظام الوطني للزراعة المستدامة العمل على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في الدولة للمحاصيل الزراعية المستهدفة بمعدل سنوي يبلغ (5%)، وتحسين المردود الاقتصادي للمزرعة بواقع (10%) سنوياً، وزيادة القوى العاملة في المجال بمعدل (5) (8) سنوياً. وترشيد كمية المياه المستخدمة في وحدة الإنتاج بواقع (15%) سنوياً، وقد أطلقت الإمارات الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي التي تهدف إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على أسس تمكين إنتاج الغذاء المستدام، وتحدد عناصر سلة الغذاء الوطنية، تتضمن الإستراتيجية 38 مبادرة رئيسية قصيرة وطويلة المدى ضمن رؤية عام 2051، وتعمل من خلال خمس توجّهات إستراتيجية لضمان استقرار الأمن الغذائي بالدولة؛ إذ تركز على تسهيل تجارة الغذاء العالمية، وتنويع مصادر استيراد الغذاء وتحديد خطط توريد بديلة. تشمل ثلاثة مصادر وقد تصل إلى خمسة مصادر لكل صنف غذائي رئيسي، وتشمل أهداف الإستراتيجية المتعلقة بضمان استقرار وثبات وحوكمة الأمن الغذائي تطوير إنتاج محلي مستدام ممكن بالتكنولوجيا لكامل سلسلة القيمة، وتكريس التقنيات الذكية في إنتاج الغذاء. وتفعيل المبادرات التعزيز قدرات البحث، والتطوير في مجال الغذاء، وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال ضمن قطاع الإنتاج الزراعي لتسهيل إجراءات التعاقد الزراعي، ودعم نظم التمويل النشاطات الزراعية الغذائية، والحد من فقد وهدر الغذاء.

2. المملكة العربية السعودية:

يتم في إطار إستراتيجية الأمن الغذائي، ومن واقع تشخيص وتحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في المملكة تنفيذ برنامج الاحتياطي والخزن الإستراتيجي للأغذية، ونظام حوكمة متكامل للتنسيق بين القطاعات والجهات ذات العلاقة، ونظام الإنذار المبكر للأمن الغذائي متضمناً نظام معلومات الأسواق الزراعية، وبرنامج وطني للحد من الفاقد والهدر من الغذاء. بجانب السياسة الوطنية لتجارة الأغذية واستيرادها، واتفاقيات وأطر للمشاركة مع الدول المستهدفة، والبرامج التدريبية والتوعوية حول مختلف جوانب الأمن الغذائي وتسعى إستراتيجية الأمن الغذائي في المملكة إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية من بينها الوصول إلى إنتاج غذائي محلي مع تحقيق تنوع واستقرار لمصادر الغذاء الخارجية، وضمان حصول الغذاء الآمن، وتطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة ومسؤولة للأمن الغذائي. وقد بدأت وزارة البيئة والمياه والزراعة في تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية المهمة، مع إقرار

هيئة الخبراء الترتيبات اللازمة لحوكمة لجنة الأمن الغذائي التي تشارك في عضويتها عديد من الوزارات الحكومية بالمملكة.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

تولي الدولة الاهتمام اللازم بالقطاع الزراعي كسبيل لتحقيق أمن غذائي مستدام من كل الجوانب لسد الفجوة الغذائية، وتعزيز التنمية الفلاحية، بالعمل على إدخال التوازن الهيكلي للصادرات، والتخلص من التبعية للخارج في مجال استيراد المنتجات الاستهلاكية، وتحقيق الأمن الغذائي المستدام. وتتضاعف الجهود لتوفير كل ما تحتاجه التنمية الفلاحية من موارد مالية ومادية وبشرية للوصول إلى الأهداف المرجوة. ولأجل تحفيز الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية عملت الدولة على وضع إستراتيجيات تنموية جديدة لفتح أبواب تنمية ناجحة. هذا إلى جانب المجهودات التي بذلتها الدولة، والرامية إلى تفعيل دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، من خلال اعتماد سياسات وبرامج حكومية خاصة بالتجديد الزراعي والريفي والصحة.

4. سلطنة عمان:

يأتي في مقدمة محاور تحقيق الأمن الغذائي وضمان استدامته، الجهود المبذولة لزيادة إنتاج الغذاء الزراعي والحيواني والسمكي المحلي، بجانب تعزيز وتأمين جهات استيراد احتياجات السلطنة من المواد الغذائية، بحيث تتنوع المصادر ولا يتم الاعتماد على مصدر واحد، هذا إلى جانب بناء الصوامع والمخازن للتحوط للحالات الطارئة، والاستثمار في بيئات آمنة.

5. دولة قطر:

تم إطلاق إستراتيجية دولة قطر الوطنية للأمن الغذائي (2018-2023) وتعمل الدولة من خلالها على تعزيز استدامة الأمن الغذائي وحوكمته من خلال:

- ضمان وجود الإمدادات الغذائية الضرورية لمدة 6 شهور على الأقل، وبناء مخزون إستراتيجي كاف ومناسب. تطوير وتحسين الإنتاج المحلي لزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي، وبخاصة من المنتجات سريعة التلف في سلة الغذاء القطرية مثل: الخضر، الدواجن، منتجات الألبان.
- تحقيق درجة عالية من الجاهزية للتعامل مع عدم استقرار الإمدادات، وتعزيز التعاون بين جميع الجهات المعنية، لضمان الحد من احتمال نفاذ مخزون الأغذية الضرورية على المدى القصير.
- زيادة جودة الغذاء والحد من فاقد وهدر الغذاء.
- تمكين زيادة إنتاجية المزارع المحلية.
- زيادة استدامة استخدام المياه والحد من استنزاف المياه الجوفية.
- التنوع الجغرافي للشركاء التجاريين، لضمان الحصول على السلع الأساسية في مختلف الأوقات للحد من تعرض دولة قطر لمخاطر العوامل الخارجية.
- وضع خطط طوارئ استباقية (للقطاعين العام والخاص) للحد من تأثير الصدمات التجارية أو غيرها من الاضطرابات الخارجية.

- تحقيق الشفافية والكفاءة وحوكمة سلسلة إمداد الأغذية، لضمان اتباع جميع الأطراف ممارسات تجارية عادلة، والحد من الهدر في سلسلة الإمداد، وتحسين جودة الأغذية.

6. المملكة المغربية:

تعمل الدولة ضمن المخططات الفلاحية الأخيرة (مخطط المغرب الأخضر 2008 والجيل الأخضر 2020) على ضمان استقرار الأمن الغذائي واطمئنان بالاعتبار النمو السكاني المستمر والاحتياجات المستقبلية ضمن السياسات الفلاحية، بالإضافة إلى استحضار القدرة الشرائية للأسر وتفادي أخطار التوترات الاجتماعية وغلاء المعيشة، كما تعمل على تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية لتوفير الغذاء عن طريق زيادة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية وضمان الحصول عليها؛ إذ أن الأسواق الخارجية تعتبر مصادر غير آمنة وغير متاحة في كل الأوقات. واشتملت برامج وأنشطة ضمان استقرار الأمن الغذائي في المغرب التصدي لتحديات التغيرات المناخية، وتوالي سنوات الجفاف، وتدهور التربة. والأزمات الوبائية الدولية الحيوانية والبشرية المتكررة، وبخاصة جائحة كوفيد - 19 وانعكاساته على حركة التجارة العالمية وعرقلتها نقل البضائع. وفي هذا الصدد عمل المغرب على تطوير وتوسيع بنى التخزين الإستراتيجي بهدف تأمين احتياجات المواطنين المغاربة وأيضاً قطعانهم لمدد زمنية طويلة عوضاً عن القدرة الحالية التي لا تتجاوز أشهراً معدودة.

7. جمهورية العراق:

التزمت الحكومة بأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة"، وذلك لضمان استقرار أمنها الغذائي، وتقوم الدولة بإعادة تأهيل البنية التحتية للزراعة والمياه في المناطق المحررة، وتطوير سلاسل القيمة للمحاصيل الرئيسية لتحسين الإنتاجية الزراعية، وسبل العيش الريفية، ودعم المنتج العراقي وتقوم الدولة أيضاً بتطوير القدرات المؤسسية لتعزيز إجراءات المحاجر البيطرية، والسيطرة على الأمراض الحيوانية المتوطنة والعبارة للحدود، كما يتم تقديم مصادر الطاقة المتجددة كوسيلة لإنتاج الغذاء المستدام، ودعم الممارسات الزراعية الجيدة المقاومة لتغير المناخ في ضوء التحديات المناخية الحالية. وقد تم إجراء مراجعة الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية لصياغة مجموعة من السياسات والتغيرات المؤسسية، لتحقيق أهداف ضمان استقرار وحوكمة الأمن الغذائي، وتم في إطار ذلك إنشاء لجنة استشارية تضم المؤسسات الحكومية المعنية بهدف تنسيق عمل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي ولضمان استدامة الأمن الغذائي تعمل الدولة في إطار خمس ركائز هي:

- تحسين أدوات شبكات الحماية الاجتماعية.
- تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام ويشمل ذلك تطوير الزراعة في المناطق المتأثرة بالنزاع، وتنفيذ برامج استثمارية - لمدة خمس سنوات لمعالجة مشاكل البنية التحتية الضعيفة، وإدخال تحسينات على طول سلسلة القيمة، مع تعزيز الزراعة الذكية مناخياً وحماية الموارد الطبيعية.
- التصدي لمشاكل سوء التغذية ونقص الغذاء.

- زيادة فرص التوظيف خاصة بين الشباب والنساء.
- تصحيح سياسات التسويق والتجارة والتسعير.

8. جمهورية السودان:

تم إنشاء الأمانة العامة للأمن الغذائي كإطار قومي لحوكمة وتعزيز أوضاع الأمن الغذائي في الدولة، وتضم الأمانة كافة الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بالأمن الغذائي. كما تم إعداد إستراتيجيات للأمن الغذائي على مستوى الولايات، وتم أيضاً تنفيذ عدد من البرامج والمشروعات والأنشطة التي تستهدف ضمان استقرار الأمن الغذائي منها:

- تطوير المخزون الإستراتيجي، وتوفير أوعية تخزينية توائم التخزين الإستراتيجي لتفادي التخزين التقليدي المتبع حالياً لمعالجة فوائض الإنتاج، وقد بلغ إجمالي هذه السعات التخزينية في عام 2020 حوالي 1425 ألف طن.
- برامج تثبيت الأسعار كداعم للمستهلك والمنتج معاً.
- التدخل المباشر بطرح كميات من الذرة بالولايات بلغت 38 ألف طن، بأسعار مناسبة وفي متناول المستهلك.
- برامج ومشروعات الحماية الاجتماعية كالدعم النقدي المباشر.

9. جمهورية مصر العربية:

تشمل جهود ضمان استقرار الأمن الغذائي تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، وتقديم مواد غذائية ذات جودة معقولة إلى الأسر الفقيرة وبخاصة النساء والأطفال، لاستهلاك ما يكفي من الطعام الصحي والمغذي، وتطبيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المتاحة، وترشيد استخدامها للمحافظة على البيئة في الإنتاج الزراعي، وتعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه. هذا إلى جانب خفض معدلات الفاقد من الغذاء وربط المزارع بالأسواق، ودعم برامج ومشروعات زيادة إنتاج السلع الغذائية رأسياً وأفقياً عن طريق إجراء التعاقدات الاستثمارية لاستصلاح مليون فدان من الأراضي واستزراعها، الأمر الذي يساعد على تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الرئيسية، بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان، من خلال إنشاء مشروعات إنتاج حيواني وإنشاء مجتمعات صناعية زراعية في الأراضي المستصلحة، وكذلك إنشاء شركات مساهمة للشباب والفئات الاجتماعية ضمن المساحات التي سيتم تخصيصها لهم بالمشروع منعا لتفتيت الحيازات الزراعية.

الخاتمة

لقد أثرت جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي في المنطقة العربية، كما فاقمت حدة الصعوبات التي تواجهها لتحقيق الأمن والاكتفاء الذاتي من الغذاء والتي كان لها تأثير على السوق العالمية للعديد من المواد الغذائية سواء من حيث التوافر أو من حيث الأسعار. وقد أثر ذلك على الموازنات العامة للعديد من الدول العربية من خلال ارتفاع نفقات دعم أسعار هذه المنتجات ومحاربة التضخم والحفاظ على القوة الشرائية للمواطنين والاستجابة لمتطلبات متزايدة لسكان المنطقة العربية، والتي من المنتظر أن

يشهد حجم طلبها من المواد الغذائية ارتفاعاً ملموساً في المستقبل نظراً لمعدلات نموها السريع مقارنة مع باقي دول العالم.

من جانب آخر، تفرز مختلف الأزمات، كجائحة كوفيد-19، عدة دروس وعبر وجاءت لتذكر بأهمية السيادة الوطنية والاعتماد على الإمكانيات والموارد المحلية لإحلال استيراد المنتجات الغذائية، خصوصاً الأساسية وإنتاجها على المستوى المحلي. كما جاءت أيضاً لترسيخ إعطاء الأولوية للأمن الغذائي في السياسات الوطنية سواء في الظروف العادية أو في الأزمات. لذلك، يجب العمل على زيادة إنتاج الغذاء من خلال إعطاء أهمية أكبر للقطاع الزراعي بهدف تنميته وتطويره لتحسين الاكتفاء الذاتي. هذا وتوصلت هذه الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

1. النتائج:

- أظهرت الدراسة بأن هناك ضعف كبير في مختلف الدول العربية في جوانب كفاية الإمدادات الغذائية وخطر إنقطاع الأمادات والقدرة على تحمل التكاليف والجودة والسلامة، بالإضافة إلى استدامة النظم الغذائية.
- تشير مختلف المؤشرات التي استعرضتها الدراسة إلى أن هناك تأثير ملحوظ لجائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي العربي تتمثل في ضعف إمدادات الغذاء، مما يعزز مسألة الاستيراد لتأمين احتياجات مختلف الدول العربية، وهذا بطبيعة الحال سيؤثر بشكل كبير على تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة ويزيد من مسألة التبعية والتكلفة.
- أظهرت الدراسة أن هناك جهود مبذولة في مختلف الدول العربية بشأن تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنه بالرغم من تلك الجهود لا زالت هناك تحديات تتفاقم في مواجهة هذه الدول مثل "زيادة معدلات استيراد الغذاء من الخارج، النزاعات والصراعات التي أدت إلى تدمير أنظمة الغذاء في تلك الدول، التعرض لمخاطر المناخ والتغيرات المناخية، وغير ذلك". مما يستدعي إعادة النظر في كفاءة وفعالية تلك الجهود لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية.
- يمكن استنتاج أن الوضع الحالي لحالة الأمن الغذائي قد يؤثر بالسلب على قدرة وكفاءة وفعالية شبكات الأمان الاجتماعي في مواجهة موجة غلاء أسعار الغذاء العالمي، حيث سيزيد ذلك من تفاقم ظاهرة الفقر والجوع والحرمان وسوء التغذية. وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى زيادة المخاطر الاجتماعية التي ستؤثر بدورها بالسلب على الجهود الإنمائية بشكل عام.

2. التوصيات:

- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي لتحفيز استثمار القطاع الخاص خاصة في الدول العربية ذات المقدرات الزراعية الكبيرة.
- تشجيع ودعم القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي: تحفيز ضريبي، توفير التمويل بنسب فائدة منخفضة والتأمين بشروط ميسرة، وتشجيع استعمال الوسائل العصرية من آليات وبذور ذات إنتاجية أعلى.

- منح امتيازات وحوافز استثمارية تشجيعية للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة.
- إدارة حصة للموارد المائية وتشجيع استعمال وسائل الري الحديث.
- تقليص العوامل التي تزيد تكاليف إنتاج الأغذية وتخزينها ونقلها وتوزيعها وتسويقها والحد من نسبة الفاقد والهدر من الأغذية (حملات إعلامية، العمل على عدم استفادة الأسر الغنية من الدعم المخصص للموارد الغذائية وتوجيهه فقط إلى الفئات الفقيرة، وغير ذلك).
- تطوير البحث العلمي في مجال تحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على أساليب أكثر إبداعاً وابتكاراً.
- توفير مخزونات غذائية كافية من المواد والسلع الغذائية الاستراتيجية تحسباً لأي أزمة (تجربة دول مجلس التعاون الخليجي) وتمكين القطاع الخاص من الإسهام في جهود تخزين الأغذية تحت الرقابة الحكومية.
- إدارة أوجه الانكشاف على المخاطر المقترنة بالاعتماد الشديد على الواردات الغذائية، كالحماية من ارتفاع أسعار هذه الواردات عبر تحويل مخاطر هذا الارتفاع إلى الشركاء التجاريين عبر الأسواق المالية.
- إنشاء البرنامج العربي للغذاء بهدف مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والازمات الغذائية الطارئة، وبخاصة في الدول الأكثر تضرراً.
- تأسيس صندوق عربي لتمويل التنمية الزراعية.
- تطوير وتعزيز التجارة الزراعية البينية بين مختلف الدول العربية من خلال تطوير اتفاقية التجارة الحرة العربية بين جميع دول المنطقة بهدف تسهيل وتطوير التجارة بين دول المنطقة، والتقليل من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، من ضمنها الحواجز الإدارية والنقدية والمالية.
- دفع الاستثمارات العربية في مجال الزراعة، باعتبار أن هناك الكثير من الدول العربية التي تمتلك عائدات نفطية للاستثمار في الدول التي تمتلك التربة والأرض الصالحة للزراعة لتقليل الاعتماد على الأقاليم الأخرى.
- تشجيع تكامل عربي من ناحية التجارة، ومعالجة المشاكل الإقليمية من ناحية الغذاء وتجاوز الخلافات بين الدول.
- العمل على بناء تحالف عربي قوي مع تنوع المواد الزراعية في كل بلد، مما سيساعد على ضمان السلامة الغذائية مثلما يحدث في الاتحاد الأوروبي حيث الدول تتكاتف من أجل الصمود عند الأزمات.
- إنشاء وحدة أزمات لتحديد البدائل فيما يتعلق بمصادر التوريد وآليات التمويل المطلوبة.
- حشد الموارد المالية لتوفير المنتجات الأساسية للسكان في وقت الأزمات (التركيز على عامل الطوارئ).

لا بد من الإشارة في الأخير إلى أن تحقيق الأمن الغذائي سواء في الأوقات العادية أو عند الأزمات يقتضي بالخصوص دعم القطاع الزراعي في مختلف الدول العربية من خلال تطوير عملية الإنتاج المحلي المستدام بتكلفة مناسبة. وهذا يتطلب أولاً إرادة سياسية حقيقية وكذلك

تضافراً لجهود كل المتدخلين وانخراط المؤسسات المعنية من قطاع حكومي وقطاع خاص، للمساهمة في توفير الظروف المناسبة والقيام بالإصلاحات اللازمة والمتجانسة والمتكاملة وبشكل متواصل لدعم وتحفيز هذا القطاع على المستوى المحلي.

وتعتبر مثل هذه الأزمات فرصة أيضاً لإعادة النظر بشكل جذري نحو إعادة هيكلة السياسات التي يتم صياغتها في كل دولة ووضع رؤية استشرافية وتوجهات استراتيجية كبرى بهدف إيجاد الحلول اللازمة للمعوقات والتحديات التي تواجه كل بلد، خاصة على مستوى توفير الموارد البشرية المتخصصة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وتيسير وتسهيل التمويل، ودعم وتطوير البحث الزراعي. وبما أن الآفاق المستقبلية تشير إلى إمكانية تفشي الأزمات المختلفة وتسارع وتيرتها وحدة تعقيدها، فإن ذلك يستدعي قدرات استباقية تتسم بفعاليتها ونجاعتها من أجل التحكم في آثارها المتعددة الأبعاد.

وعلى الحكومات أيضاً معالجة الصعوبات على مستوى الاقتصاد الكلي والتصدي في الوقت نفسه للقيود المتزايدة على صعيد الموارد الطبيعية، وذلك من خلال الابتكارات التكنولوجية، والتعاون وبناء الشراكات في المنطقة، وتطوير صناعة غذائية إقليمية مستدامة وشاملة.

المراجع

المراجع العربية:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022: تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. <https://www.fao.org/newsroom/detail/un-report-global-hunger-SOFI-2022-FAO/ar>

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021: تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020: تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020: مرض فيروس كوفيد-19 وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟ القاهرة.
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020: بيان حو تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي وسبل مواجهتها، 22 أبريل.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 38.

صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ملاحق إحصائية لعدة أعداد.
الإسكوا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017: آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي. بيروت.

الأمم المتحدة: قضايا عالمية: الغذاء. <https://www.un.org/ar/global-issues/food>.
الأونكتاد، 2021: تقرير الإستثمار العالمي: الاستثمار في انتعاش مستدام.

https://unctad.org/system/files/official-document/wir2021_overview_ar.pdf

م. حسين آل ابراهيم، 2021: الأمن الغذائي في دول الخليج العربي. ورقة مقدمة من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي لمنتدى «دراسات» الرابع. البحرين.
قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي.
قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة.

<https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex>

بيانات البنك الدولي.

[https://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.TRAC.ZS?view=chart:](https://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.TRAC.ZS?view=chart)

المراجع الأجنبية:

The Economic Intelligence Unit, 2021: “Global Food Security Index 2020 -Regional report: Middle East and Africa” .January.

The Economic Intelligence Unit, 2021: “Global Food Security Index” - Economist Impact. <https://impact.economist.com>

Global Food Security Information Network, 2020.

<https://www.fsinplatform.org>

FAO, 2006:” Food security index”. <https://foodsecurityindex.eiu.com>

FAO, 2020:” The State of Food Security and Nutrition in the World”.

<https://www.fao.org/documents/card/en/c/ca9692en/>

FAO, 2021:” The FAO Food Price Index rose further in September. FAO. October 07.

[http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex.](http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex)

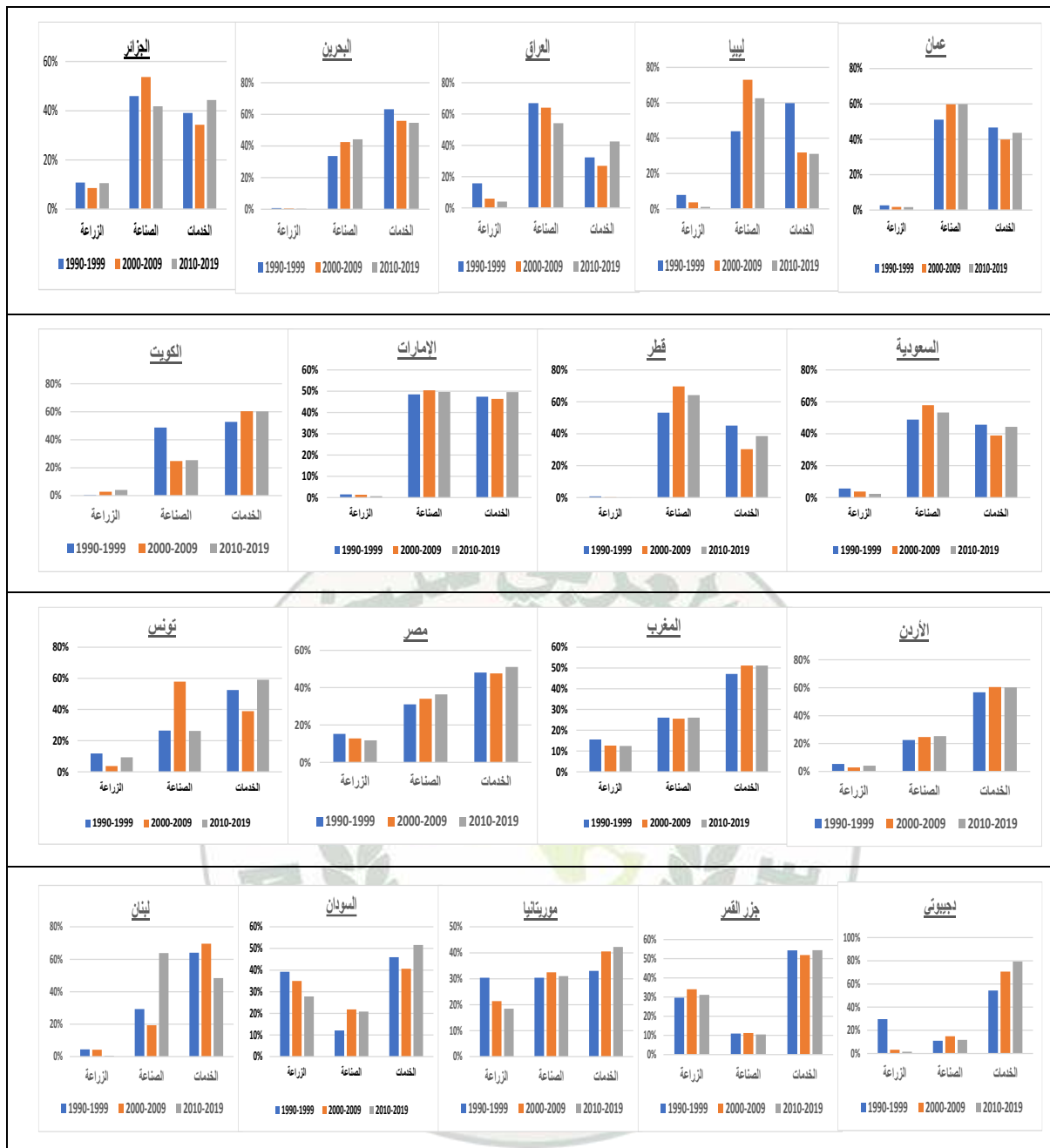
FAO, 2022: “The State of Food Security and Nutrition in the World 2022 :Repurposing food and agricultural policies to make healthy diets more affordable”.

<https://www.fao.org/3/cc0639en/cc0639en.pdf>

ESCWA, 2021:” Arab Food Security: Vulnerabilities and Pathways. September.

الملاحق

ملحق 1: ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في عدة دول عربية



ملحق 2: قابلية الدول العربية للتأثر بالصدمات على صعيد الإمداد والطلب فيما يتعلق بفيروس كوفيد-19

صدمات على صعيد الطلب	صدمات على صعيد الإمداد	مجموعة الدول
<p>نظرا للاعتماد بشكل كبير على استيراد الأغذية ومع انخفاض حصة الإنفاق على الغذاء في الإنفاق الإجمالي، فإن هذه الدول معرضة نسبيا لمخاطر منخفضة إلى منخفضة متوسطة على صعيد الطلب.</p>	<p>نظرا للإنتاج الزراعي المحلي المحدود نسبيا والصادرات الزراعية المحدودة، فإن دول مجلس التعاون معرضة على نحو محدود على صعيد مخاطر الإمداد (من منخفض إلى منخفضة متوسطة) المرتبطة بأزمة كوفيد-19.</p>	<p>دول مجلس التعاون (دول الخليج العربية) الكويت، الإمارات العربية المتحدة،</p>

<p>متوسط دخل الفرد المرتفع نسبياً في هذه الدول قد يحمي كثيراً من المواطنين من الصدمات المحتملة على صعيد الطلب. كما أن دعم الغذاء "عامل تثبتت تلقائي" له أهميته.</p>	<p>19 بالنسبة للإنتاج المحلي وتعتمد حماية الإمدادات الغذائية لهذه الدول على الإحتياطي الإستراتيجي والتجارة.</p>	<p>السعودية، عمان، قطر، البحرين</p>
<p>أسوة بالتعرض لصدمات على صعيد الإمداد، تختلف درجة التعرض للمخاطر على صعيد الطلب بين دول المغرب العربي. فتواجه الجزائر مستوى مرتفع بسبب متوسط حصة الفرد المرتفعة نسبياً من الإنفاق على الغذاء والاعتماد المرتفع نسبياً على الواردات الغذائية. وتتعرض المغرب وتونس لمخاطر تتراوح من منخفضة متوسطة إلى منخفضة مع اعتماد أقل نسبياً على الواردات من المواد الغذائية.</p>	<p>تختلف درجة التعرض لمخاطر الإمداد بين دول المغرب العربي. اختلافاً كبيراً فتتعرض الجزائر وتونس لمخاطر منخفضة (الحد الأدنى) جراء استهلاك المدخلات الوسيطة ورأس المال الثابت وانخفاض الصادرات الزراعية. على الرغم من أن كل من تونس والمغرب لديهما حصص مرتفعة من الصادرات الغذائية من الفواكه والخضروات وزيت الزيتون والتمر، يواجه المغرب مستوى يتراوح من متوسط إلى مرتفع من حيث التعرض للمخاطر بسبب الإنتاج الأكثر كثافة للعمالة والمخاطر المرتبطة بتوافر المدخلات الوسيطة.</p>	<p>دول المغرب العربي) تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب)</p>
<p>يواجه العراق والاردن وفلسطين مستوى متوسطاً ضمن الشريحة المرتفعة ومخاطر مرتفعة للتعرض للمخاطر على صعيد الطلب بسبب ارتفاع حصة الواردات. ويتفاقم التعرض للمخاطر في سورية بسبب الأزمة، في حين أن لبنان معرض للخطر بسبب الحصة المرتفعة نسبياً من واردات الغذاء الكلية والأزمة المالية في البلد.</p>	<p>تتعرض الأردن وسورية وفلسطين لدرجة مرتفعة من التعرض بينما تواجه العراق ولبنان مستوى يتراوح من منخفض إلى متوسط. وبصفتها دولة متأثرة بالزراعات تواجه سورية درجة عالية من التعرض لمخاطر الإمداد. وتواجه العراق، بصادراتها الزراعية المحدودة، مستوى منخفض من التعرض للمخاطر.</p>	<p>دول المشرق العربي) العراق، لبنان، الأردن، فلسطين، الجمهورية العربية السورية)</p>
<p>تتعرض جميع هذه الدول لمخاطر مرتفعة من صدمات الطلب. قد يرجع ذلك إلى عدم قدرة الحكومات في هذه الدول على توفير حماية اجتماعية كافية للفقراء إزاء عواقب فيروس كوفيد-19.</p>	<p>تواجه جيبوتي وموريتانيا وجزر القمر درجة مرتفعة من التعرض لخطر صدمات الإمداد المرتبطة بمرض كوفيد-19. السودان واليمن والصومال معرضة لمخاطر منخفضة متوسطة. في حين أن جميع هذه الدول باستثناء اليمن لديها حصة مرتفعة من الصادرات الزراعية، فإن السودان والصومال لديهما كثافة أقل نسبياً في استهلاك المدخلات الوسيطة ورأس المال الثابت.</p>	<p>الدول المنخفضة الدخل) جيبوتي، السودان، موريتانيا، جزر القمر، اليمن، الصومال)</p>
<p>نظراً للاعتماد بشكل كبير على الواردات لغذائية ونسبة مرتفعة نسبياً من الإنفاق على المواد الغذائية، وخاصة بالنسبة للفئات المنخفضة الدخل ومع ارتفاع الفقر الريفي والحضري، تواجه مصر درجة مرتفعة من التعرض للصدمات على صعيد الطلب.</p>	<p>نجحت في تأمين المواد الغذائية من خلال الواردات والإنتاج المحلي والاحتياطيات الغذائية من الأغذية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، تزامنت بداية الأزمة مع موسم الحصاد الشتوي حيث من المتوقع جني محصول جيد من القمح. وتواجه مصر أدنى مستوى من التعرض لمخاطر الإمداد.</p>	<p>مصر</p>
<p>المصدر: منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020: "مرض فيروس كوفيد-19 واثاره على الامن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الإستجابة؟ القاهرة.</p>		